



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د/مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال فرع - سعيدة-

تحت إشراف الدكتور:

د/رفافة ابراهيم

من إعداد الطلبة:

شهروري سيد أحمد

مرزوق لهاشمي

نوقشت وأجريت بتاريخ: 2022/06/22

لجنة المناقشة:

الدكتور:.....هاشمي الطيب.....رئيسا

الدكتور:.....رفافة ابراهيم.....مشرفا

الدكتور:.....غوتي محمد.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر و التقدير

قال تعالى : « أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى ووالدي وأن أعمل صالحا ترضاه»

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى و سلام على حبيبه و خليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور رفاة ابراهيم اسأل الله أن يجزيه عنا كل خير الذي لم يبخل بإرشاداته بنصائحه وتوجيهاته علينا كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

وكل من مد لنا يد العون لإنجاز هذا العمل نسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعا.

الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم
العالي (والذي الحبيب) أطال الله في عمره .

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش وراعتني حتى صرت كبيراً التي
غمرتني بدعواتها عقب كل صلاة إلى التي ينحني القلم لذكرها
" أمي الغالية " أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب إلى جميع أساتذتي الكرام،
ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي .

الاهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها وقرها في كتابه العزيز (أمي
الحبيبة)

إلى خالد الذكر الذي وفاته المنية وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون يوم في توفير
سبيل الخير والسعادة لي (أبي الموقر)

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم...

إلى أساتذتي في الجامعة ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندي ومدي بالمعلومات القيمة

ملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة نפטال و الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

معتمدين على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمؤسسة نפטال باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أنها في وضعية مالية صعبة وهذا يبرر تحقيقها لنتائج ضعيفة وأحيانا سلبية في النتائج المحققة صاحبه تدهور في الكفاءة المالية والاقتصادية للمؤسسة ومنه المؤسسة في حالة فشل اقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، تحليل مالي، اتخاذ القرارات، مردودية.

Summary

The study aims to highlight the role of using financial analysis tools in evaluating the financial performance of the institution

The economy, knowing its performance is good or not, and dropping it on an Algerian institution, represented by the Naftal Foundation, and the answer

About the following problem: How can financial analysis tools be used in evaluating the financial performance of the institution economic?

Relying on the descriptive approach corresponding to the theoretical aspect and a case study approach in the practical aspect by analyzing the financial statements of the institution using financial analysis tools, the results of the study showed the necessity of evaluating the financial performance to know the strengths and weaknesses of the institution, through which it is possible to monitor its activity and take corrective decisions necessary to achieve the established goals In the end, we were able to assess the financial performance of the Naftal Corporation using financial analysis tools, and we found that it is in a difficult financial situation, and this justifies its achievement of weak and sometimes negative results in the achieved results, accompanied by a deterioration in the financial and economic efficiency of the institution, and from it the institution is in a state of economic failure

The company is in a state of economic success

key words:

Financial performance, financial analysis, decision-making, profitability.

الفهارس

فهرس المحتويات

صفحة	العناوين
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ث	مقدمة
الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي	
01	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
01	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي و العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية
03	المطلب الثاني: مفهوم و خصائص التحليل المالي و مجالات تطبيقه
06	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
08	المطلب الرابع: أسس و محددات و أهداف التحليل المالي
	المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي
10	المطلب الأول : أنواع القوائم المالية
20	المطلب الثاني: الطرق و الأساليب التقليدية المستخدمة في التحليل المالي
22	المطلب الثالث: الطرق و الأساليب الحديثة المستخدمة في التحليل المالي

24	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي
	المبحث الثالث: عوامل نجاح التحليل المالي
35	المطلب الأول: مقومات و منهجية التحليل المالي
37	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخدامها
39	المطلب الثالث: خطوات و أنواع التحليل المالي
40	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي
	الفصل الثاني : دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)
	المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة نفضال
42	المطلب الأول : بطاقة تعريفية للمؤسسة النفطية الجزائرية
43	المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن شركة نفضال بصفة عامة (الأم)
44	المطلب الثالث: تعريف مؤسسة وحدة (CLP) نفضال
45	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفضال سعيدة
	المبحث الثاني: تحليل الميزانية و جدول حسابات النتائج مؤسسة نفضال الفرع التجاري
51	المطلب الأول : انشاء الميزانية المختصرة و تحليلها بمؤشرات التوازن المالي
58	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
62	المطلب الثالث: تقديم جدول حسابات النتائج
64	المطلب الرابع: تحليل جدول حسابات النتائج
67	خلاصة الفصل
68	خاتمة
73	المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العناوين	صفحة
01	الميزانية المالية	13
02	جدول النتائج حسب الطبيعة	15
03	جدول تدفقات الخزينة	19
04	أصول الميزانية المالية المختصرة	51
05	خصوم الميزانية المالية المختصرة	52
06	حساب أنواع رأس المال العامل	53
07	حساب احتياجات رأس المال العامل BFR	55
08	حساب الخزينة الصافية	57
09	حساب نسب التمويل للمؤسسة	58
10	حساب نسب السيولة للمؤسسة	60
11	حساب نسب النشاط للمؤسسة	61
12	جدول حسابات النتائج	62
13	حساب القيمة المضافة	64
14	حساب إجمالي فائض الاستغلال	64
15	حساب النتيجة العملياتية	65
16	حساب النتيجة المالية	65
17	حساب النتيجة الصافية	66

فهرس الاشكال

الرقم	العناوين	صفحة
01	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	06
02	رأس مال عامل	25
03	حالات رأس مال عامل	26
04	الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفضال بسعيدة	46
05	التمثيل البياني لرأس المال العامل	54
06	التمثيل البياني احتياجات رأس المال	56
07	التمثيل البياني للخزينة الصافية	57

فهرس الملاحق

الرقم	العناوين	صفحة
01	الميزانية المالية لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2019	76
02	الميزانية المالية لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2020	77
03	الميزانية المالية لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2021	78
04	جدول حسابات النتائج لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2019	79
05	جدول حسابات النتائج لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2020	80
06	جدول حسابات النتائج لمقاطعة نفظال بسعيدة لسنة 2021	81

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر أهم وحدة أساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد بحيث نجدها تتأثر و تؤثر بالمحيط الذي تستقر به ، و لا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات و التطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط ، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حياة و نمو المؤسسة، و لهذا فان للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري ، مما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار لتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها و بين منافسيها استناداً إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات و هذه القرارات تختلف حسب حجم و نشاطات المؤسسة و وظائفها ، ولكننا نجد من أهمها القرارات التي تتعلق بالوظيفة المالية.

وبعد توسع أنشطة المؤسسة و تعقدها ، أصبحت المؤسسة تواجه بعض المشاكل كالعجز في تمويل أي عجز في ميزانيتها مما أدى إلى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها ، واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية و ما يحقق مردودية عالية.

لهذا يوجد ما يسمى بالتحليل المالي الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وأهمها الميزانية ، كما انه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة و يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم و زادت أهميته في ظل تعقد و توسع الأنشطة ، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد و لذلك فان القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد سهلة على متخذ القرار بالقيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية ، فالقرار يجب أن يكون مقصوداً و ليس عفويًا ، لهذا فان اتخاذ القرارات ليس بالمهمة السهلة خاصة و أن النجاح و التقدم لا يكون وليد حظ أو الصدفة ، و هذا يعني عدم اتخاذ القرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل القوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و الاستغلال الأحسن ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، مما يمكن إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي المؤسسة إلى التسيير الجيد.

1- إشكالية الدراسة:

- مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالي التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في:

ما هو دور التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية السابقة وجب تحليلها إلى أسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

➤ ماهية التحليل المالي؟

➤ ما هي العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي؟

➤ ما هي عوامل نجاح التحليل المالي؟

3- فرضيات الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1. التحليل المالي يكشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ومدى نجاعتها
2. إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي
3. تستخدم المؤسسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم أدائها المالي

4- مبررات إختيار الموضوع :

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- ❖ اقتناعنا بأهمية الموضوع .
- ❖ رغبتنا في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله و تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة
- ❖ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

ب- الأسباب الموضوعية:

- ❖ الإلمام المعاصر للتحليل المالي من خلال كونه برنامجا متكاملًا لتحليل مدى سلامة العلاقة بين القرارات و النتائج المالية للمؤسسة و ليس مجرد عدد من النسب و المؤشرات التي يتم استخدامها دون إدراك.
- ❖ معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .
- ❖ محاولة إثراء مراجع المكتبة بعمل نتناول فيه جانبًا مازال البحث فيه يتطلب العديد من الدراسات، خاصة التطبيقية منها

5- أهمية الدراسة:

- ❖ التشخيص المالي ومدى قدرته على تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وإبراز مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها
- ❖ أهمية تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق المؤشرات والنسب المالية
- ❖ دور التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية عامة ومؤسسة نفضال خاصة

6- أهداف الدراسة:

يعتبر هذا الموضوع بالرغم من تناوله في العديد من الدراسات أحد المواضيع المتجددة والذي يشكل أحد المطالب الضرورية

في المؤسسة سنذكر بعضها فيما يلي:

- ❖ محاولة التطرق إلى مختلف أدوات التحليل المالي و كذلك الأطراف المستفيدة منه .
- ❖ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- ❖ محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة نفضال لولاية سعيدة

7- الحدود المكانية والزمانية للدراسة :

- ❖ **البعد المكاني:** لقد تمت هذه الدراسة في مؤسسة نفضال لولاية سعيدة الكائن مقرها بولاية سعيدة حي النصر
- ❖ **البعد الزمني:** غطت الدراسة الميدانية في المؤسسة الفترة الزمنية للسنوات المالية 2019/2020/2021، حيث امتدت فترة التربص على مستوى المؤسسة 15 يوما.

8- صعوبات الدراسة:

- ❖ صعوبة إيجاد مكان القبول للقيام بدراسة الحالة في المؤسسة
- ❖ عدم الحصول على الوثائق و القدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة

9- المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وإضافة لأسلوب دراسة الحالة ، فجانبا الوصف يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (الكتب ، الرسائل، الأطروحات) أما جانب التحليل فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات بهدف الوصول إلى الغاية العلمية من الدراسة وإضافة لأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى مؤسسة نفضال لولاية سعيدة

10- أدوات البحث :

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- ❖ الكتب المتخصصة في مجال البحث
- ❖ الأطروحات و الرسائل الجامعية
- ❖ مواقع الانترنت
- ❖ برنامج WORD.
- ❖ برنامج EXEL

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي

المبحث الثالث: عوامل نجاح التحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي ضرورة تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم ، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها و أسباب ظهورها ، و ذلك للعمل على إيجاد نقاط الضعف و القوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة .

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها ، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها و أدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و مدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ، و مدى ترابطها و الأهمية النسبية لكل بند من بنودها .

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من اهم المواضيع الإدارية و المالية المهمة ، وذلك بإجراءه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها ، و هذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث .

المطلب الاول : التطور التاريخي للتحليل المالي و العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي في نهاية لقرن التاسع عشر ، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشفها المحاسبية ، و كان جل الإهتمام في التحليل ينصب في مصادر التمويل طويلة الأجل ، ولكن مع تطور الصناعة و التجارة اتضح ضعف هذا التحليل ، وظهرت في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية ، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل و ذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية ، و هذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة . (منير شاكر محمد، 2005، صفحة 10)

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1933) أثر كبير في تطوير تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي ، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف و بدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع إقتصادي . (دادي ناصر، 1999، صفحة 11)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الإهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين هما :

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغليبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها ، حيث أصبحت غير قادرة تسديد إلتزاماتها المالية عند استحقاقها .
- دراسة ربحية المؤسسات و قدرتها على المنافسة .

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي ، حيث ظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة و حزم ، وبتطور المؤسسات و بالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن ، انصب الإهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل ، وتكونت لجنة عمليات البورصات و التي حدد هدفها بتأمين الإختيار الجيد ، وتأمين المعلومات المالية التي تنتشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي وأصبح أحدهما يكمل الآخر . (دادبي ناصر، 1999)

أما عن أهم الأسباب التي زادت من أهمية التحليل المالي و ساهمت في تطويره فنذكر منها :

- 1- **الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفورات الإنتاج ، وبذلك تطور حجم المؤسسات الإقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع ، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل ، و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها ، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد جوانب القوة و الضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها :
- 2- **الإئتمان** : دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان ، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية و على ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح نومن هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض .
- 3- **أسواق الاوراق المالية**: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف اللذين يحققون الأرباح نتيجة إستثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر ، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية ، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها ، و على الضوء النتائج يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق .

4- **تدخل الحكومات في طريقة عرض بيانات القوائم المالية**: إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لإستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين ، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات ، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية عليها . (منير شاكر محمد، 2005)

المطلب الثاني : مفهوم و خصائص التحليل المالي و مجالات تطبيقية

تعددت التعاريف التي قدمت للتحليل المالي ، واختلفت من باحث لآخر ، فمنهم من يرى أن التحليل المالي علم قائم بذاته له قواعده و أسسه التي يركز عليها ، ومنهم من يرى أنه فن قائم على ممارسة وخبرة المحلل المالي ، وآخر يرى أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات يقوم على معالجة مخرجات النظام المحاسبي ليخلص إلى معلومات في شكل نسب ومؤشرات يستند عليها مختلف الأطراف من أجل ترشيد قراراتهم ، كما أن التطور الحاصل في تقنيات التحليل المالي وكذا في محيط المؤسسة ، يعدان عاملان لا يستهان بهما من حيث تأثيرهما على تطور مفهوم التحليل المالي ، وكذا تباين وجهات النظر حوله .

أولاً : تعريف التحليل المالي

لا يوجد تعريف نمطي متفق عليه للتحليل المالي ، و إنما تعاريف متعددة تختلف باختلاف وجهات النظر ، و من أمثلتها مايلي :

التعريف الأول : عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل . (محمد سعيد الهادي، 2008، صفحة 87)

التعريف الثاني : عبارة عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الإرتباطات فيما بينها ، و إثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية و البيعية و الإنتاجية ، التي يعمل المشروع في إظهارها ، ويمكن من وضع تخطيط على النواحي المالية للمشروع . (محمد سعيد الهادي، 2008، صفحة 87)

التعريف الثالث : هو عملية يتم من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة ، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع ، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى ، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب . (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 13.14)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

التعريف الرابع : هو النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية ، و البيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الاتجاهات و العلاقات على نحو ثابت ، ويشمل التحليل المالي في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات ، ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص و التنبؤ بالمعلومات. (طارق عبد العالي حماد، 2006، صفحة 474)

التعريف الخامس : كما تم تعريفه من قبل (béatrice et francis) على أنه :عبارة عن مجموعة من المعلومات المالية تستخدم كأسلوب للتحليل المالي و الإقتصادي ، وذلك لتقييم الشركة ككل وإصدار حكم حول أدائها ومركزها المالي . من خلال التعريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم ، وذلك باستخدام طرق و أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم أداء المؤسسة و تسخيص وضعيتها المالية و اتخاذ القرارات المناسبة . (Grandguillot , 2011, p. 17)

ثانيا : خصائص التحليل المالي

- 1- يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات و القوائم المالية للمنشأة و تصنيفها و معالجتها و تحليلها .
- 2- يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات و الأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل اكتشاف مواطن الضعف و القوة في هذه المنشأة .
- 3 - التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط و الرقابة في المنشأة .
- 4- تستخدم معلومات التحليل المالي من المستفيدين في اتخاذ القرارات و تقييم الأداء . (عبد الحليم كراجة و آخرون، 2002 ، صفحة 30)

ثالثا : مجالات التحليل المالي

وتتمثل مجالات التحليل المالي فيما يلي :

التخطيط المالي : تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسارات العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية ، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية .

التحليل الإنتماني : يهدف هذا التحليل إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه المقرض .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

ويهتم بهذا التحليل الدائنون (المقرضون) وذلك بقصد الحصول على المعلومات حول :

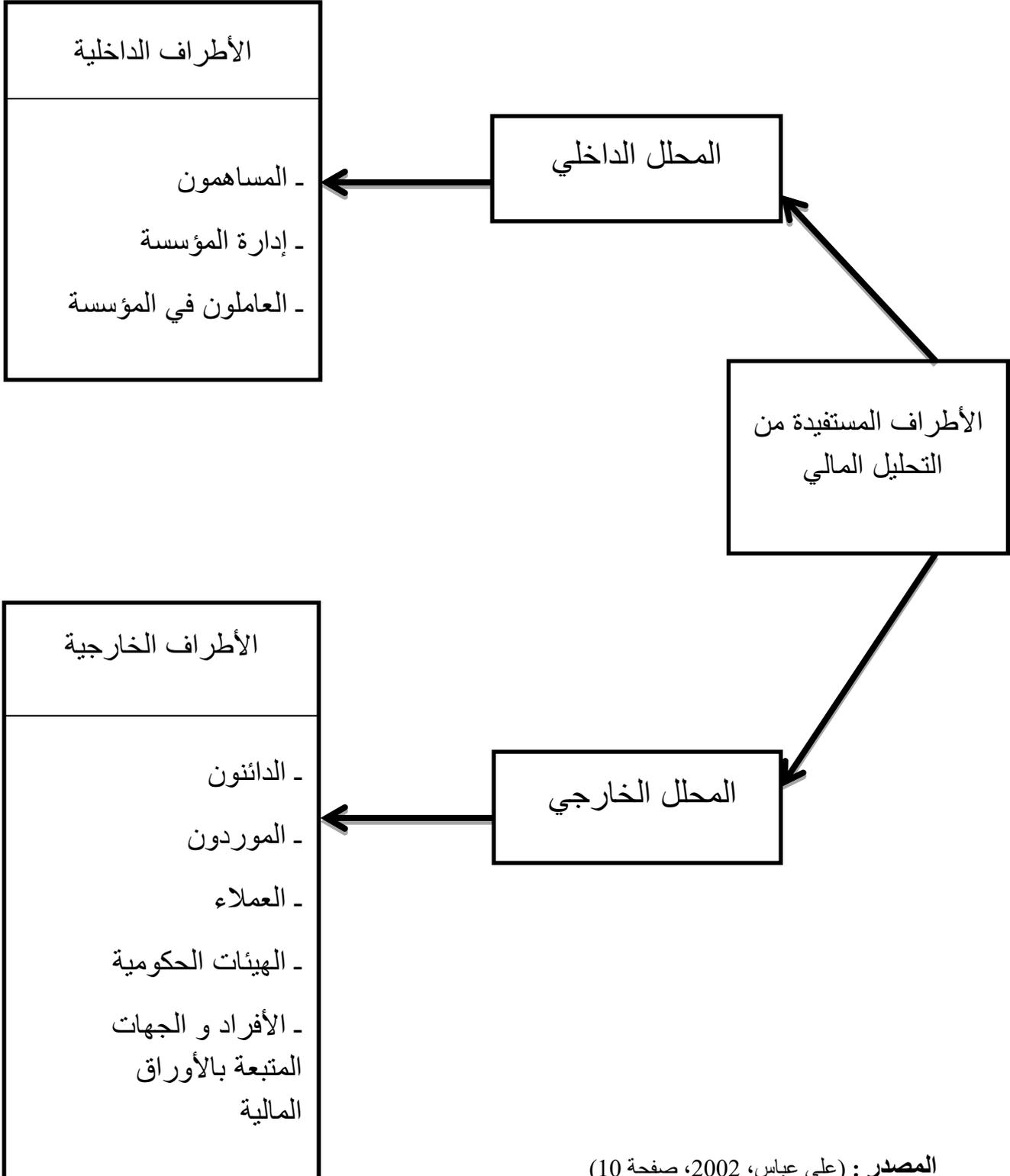
- - المخاطر المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة
- - قدرة الوحدة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده .
- - مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها الوحدة في تقويم موجوداتها خاصة في ما يقدم كضمانات .
- - سياسات التمويل المتبعة من قبل الوحدة و آثارها على هيكل رأس المال .

تحليل الإدماج و الشراء : ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر ، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما .

التحليل الاستثماري : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية لتحليل المالي ، وتمكن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها .

تحليل تقييم الأداء : يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي و من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح و قدرة المنشأة على توفير السيولة و سداد الالتزامات و قدرتها على الانتماء بالإضافة إلى تقييم الموجودات . وكذا مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى ، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يهتم معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ، المستثمرين و المقرضين . (عبد الحليم كراجه و آخرون، 2002)

الشكل رقم 01 : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : (علي عباس، 2002، صفحة 10)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

من خلال الشكل يمكن إستخلاص الأطراف المستفيدة من التحليل المالي كما يلي :

أ – الأطراف الداخلية :

- ❖ **المساهمون** : أكثر ما يهتم المساهم هو العائد (الربح) على المال المستثمر ، ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض له استثماراته ، لذلك فهو دائما لا يدخر جهدا في البحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها ، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب .
- ❖ **إدارة المؤسسة**: تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية و حتى السياسة العامة ، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة و التخطيط و تقييم الأداء .
- ❖ **العاملون في المؤسسة** : يمكن القول بصفة عامة ، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما :
 - المساهمون (الملاك)
 - العاملون في المؤسسة (علي عباس، 2002، صفحة 10)

ب – الأطراف الخارجية :

- ❖ **الدائنون** : يعتبر الدائنون و البنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ، ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير و الطويل .
- ❖ **الموردون** : يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهماتهم و خطر الخسارة التي يمكن التعرض لها ، و بالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح الحالية و مستقبلا ، وكذا درجة نموها من سنة لأخرى .
- ❖ **العملاء** : باستخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسيه ، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره ، و تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه ، و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان .
- ❖ **الهيئات الحكومية** : يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية ، بالإضافة إلى الأهداف التالية :

- ✓ التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها
- ✓ تقييم الأداء رقابة البنك المركزي للبنوك التجارية
- ✓ مراقبة الأسعار

❖ **الأفراد و الجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من تحليل المالي للأغراض الآتية :

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي .
- تحليل السوق المالي و تحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار .
- مراقبة و متابعة الأموال السائدة و تأثيرها على السوق المالي. (علي عباس، 2002، صفحة 10)

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة ، و بالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ، و يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية :

- ❖ يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ، و يساعد على أداء مهامه بشكل فعال .
- ❖ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات لعملائها ، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على التسهيلات الإئتمانية المختلفة .
- ❖ يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييماً شاملاً ، يمكن من خلال الحكم عليها ، و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر حياتها الإقتصادية أم أنها متعثرة و سيتم تصنيفها أو تعديل نشاطها التي تمارسه .
- ❖ يساعد في توقع مستقبل الوحدات الإقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة .
- ❖ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها و بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع ب المؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة .
- ❖ تساعد النسب المالية و الإحصائية و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الإتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات ، و بالتالي يمكن إعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق . (خالد توفيق الشمري، 2010 ، صفحة 55)

أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة و بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة قصد تحقيق و معرفة مواطن القوة و الضعف و يمكن ذكر بعض هذه الأهداف فيما يلي :

- ❖ -تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية و المستقبلية لمشاريع قائمة و زيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة .
- ❖ متابعة الخطة الإستثمارية الموضوعية .
- ❖ بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة و تحقيق فوائض مالية مستمرة .
- ❖ تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة و الجديدة على حد سواء ، إلا أنها تختلف في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي الذي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع و تكاليف على الإقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة .
- ❖ الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم . (خالد توفيق الشمري، 2010 ، صفحة 10)

المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي

المبحث الثاني: العمليات التي يقوم عليها التحليل المالي

التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي ، أو أي طرف آخر له مصلحة، حيث أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد. فهو يعبر عن مجموعة من الطرق والأساليب الفنية التي يستعملها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم خريطة تساعد على فهم المستقبل

المطلب الأول: أنواع القوائم المالية.

أنواع القوائم المالية:

يوجد عدة أنواع من القوائم المالية وكل قائمة تختص بمجال معينة ولكنها جميعها تهتم بالشؤون المالية الخاصة بالشركة. يمكن تقسيم القوائم المالية إلى نوعين هما قوائم مالية أساسية وقوائم مالية إضافية.

القوائم المالية الأساسية:

هي عبارة عن قوائم إلزامية تقوم كل شركة بإعدادها خلال فترة معينة وتنقسم إلى:

1) قائمة المركز المالي (الميزانية) : تحتل قائمة المركز المالي القسم الأول من القوائم المالية ربع السنوية، وتقدم صورة مفصلة للوضع المالي للشركة، حيث تشمل بشكل مفصل على : أصول الشركة وخصومها وحقوق مساهميها مما يعطي فكرة واضحة عن قيمة الشركة الدفترية. وغني عن القول إنه لا يجب أن تفوق خصوم الشركة أصولها. حيث ان ذلك يعني تجاوز خسائر الشركة لرأس مالها.

وتتضمن قائمة المركز المالي إضافة لما سبق ، معلومات أخرى عن الشركة. فتوضح ما إذا كان للشركة أصول كافية تجعلها قادرة على التوسع في نشاطها التشغيلي مستقبلاً، أو قدرة على الاستحواذ على شركة أخرى، أو تطوير منتج جديد، أو على العكس من ذلك، هي مضطرة للاقتراض لضمان الاستمرار في نشاطها. ويستشف من قائمة المركز المالي مدى نجاح الإدارة في التحكم في المخزون من المنتجات، وهل هناك سوء في تقديرها لحجم الطلب المتوقع على هذه المنتجات، الذي قد يكون مؤشراً على إمكانية تراجع مستقبلي خطير في الوضع المالي للشركة.

ورغم أن الأرقام التي قد تظهر في قائمة المركز المالي للشركات تتفاوت فيما بينها إلى حد كبير، إلا أن شكل الإطار العام لها يبقى موحداً. وهذا يعني أنه بإمكان المستثمر مقارنة أداء شركتين في قطاعين مختلفين لهما نشاطات استثمارية مختلفة تماماً. ويمكن تلخيص العناصر الثلاثة التي تشكّل في مجملها قائمة المركز المالي لشركة على النحو الآتي:

- ❖ أصول الشركة — (موجداتها)
- ❖ خصوم الشركة — (مطلوباتها)
- ❖ حقوق المساهمين — الحقوق المالية لملاك الشركة من رأسمال وأرباح واحتياطيات (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

- الأصول :

كما أنه بإمكان الفرد أن يمتلك أصولاً، أو ممتلكات ذات قيمة كالعقار أو المجوهرات أو المركبات، فإن الشركات يمكنها أيضاً أن تمتلك أصولاً مماثلة، غير أن أحد أوجه الاختلاف بين الأصول المملوكة للأفراد والشركات هو التزام الشركات بالإفصاح عنها للجمهور. (بوعريوة ربيع، 2018/2019)

وقد تمتلك الشركات أصولاً ملموسة كالحاسبات الآلية، والأجهزة، والعقار، ويمكن لها أيضاً أن تمتلك أصولاً غير ملموسة مثل العلامات التجارية، أو براءة الاختراع. وإذا ما تحدثنا عن الأصول مجتمعة فيمكن أن نقسمها إلى فئتين:

1. الأصول المتداولة:

وتشتمل على النقد والممتلكات التي تحوزها الشركة ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقد خلال سنة واحدة. وهي مؤشر مهم لوضع الشركة المالي لأنها تستخدم لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل لعمليات الشركة التشغيلية. فإذا عانت الشركة من تدنٍ في صافي أصولها المتداولة فهذا يعني إنها بحاجة إلى الحصول على مصادر تمويل أخرى لأنشطتها. وأحد الحلول التي قد تلجأ لها الشركات إصدار أسهم عادية إضافية. ويمكن القول بشكل عام إنه كلما ارتفع صافي أصول الشركة المتداولة ازدادت فرصها في الحفاظ على النمو لنشاطها. ومن أهم الأصول المتداولة للشركات الآتي: النقد وما يعادله، والاستثمارات قصيرة الأجل، و المبيعات مستحقة الدفع و الذمم المدينة الأخرى والمخزون. (بوعريوة ربيع، 2018/2019)

2. الأصول غير المتداولة:

هي الأصول التي تحوزها الشركة وتحتاج إلى وقت يزيد على العام لتحويلها إلى نقد ، أو تلك التي تمتلكها الشركة ولا تخطط لتحويلها إلى نقد خلال العام المقبل. وتندرج الأصول الثابتة للشركة، مثل الأجهزة، والأراضي ، والمباني، والأثاث ضمن الأصول غير المتداولة. وتعرف الأصول الثابتة أحياناً بالأصول الملموسة لأن الشركة تحتاجها بشكل مستمر في نشاطها. وتعتمد أهمية حجم الأصول غير المتداولة للشركة على نوعية القطاع الذي تتبع له، فعلى سبيل المثال، لا تحتاج شركات الخدمات بشكل عام إلى أصول ثابتة طالما أنها لا تقوم بتصنيع منتجات. (بوعريوة ربيع، 2018/2019)

- الخصوم:

يوجد في الغالب لدى جميع الشركات حتى الرابحة منها، ديون. ويشار في قائمة المركز المالي للديون بالخصوم أو الالتزامات. ويعتمد نجاح إدارة الشركة إلى حد كبير على إدارتها لخصومها أو ديونها المختلفة التي تعد جزءاً من نشاط الشركة لها. ومن الأمثلة على خصوم الشركة ما يلي:

- ❖ ديون الموردين والمساهمين.
- ❖ مصاريف مستحقة الدفع.
- ❖ القروض طويلة الأجل. (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

وكما هو الحال بالنسبة لأصول الشركة، فإن خصومها تقسم في قائمة المركز المالي إلى قسمين، حسب الآتي:

1. الخصوم المتداولة:

هي الالتزامات التي يتوجب على الشركة دفعها في فترة لا تتجاوز سنة واحدة . وتلجأ الشركة غالباً إلى تسهيل بعض أصولها المتداولة لتغطية تلك الالتزامات. وتنقسم الخصوم المتداولة إلى أربعة أقسام رئيسية هي ديون الموردين التجاريين، و مستحقات المساهمين من الأرباح غير الموزعة، و مستحقات الزكاة، أقساط قروض طويلة الأجل مستحقة الدفع. (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

2. خصوم طويلة الأجل:

هي الالتزامات التي لا تنتقيد الشركة بتسديدها خلال سنة واحدة على الأقل. ومن أمثلتها التزامات القروض طويلة الأجل. ورغم أن هذه الديون لا يلزم الوفاء بها خلال السنة المالية المقبلة، إلا أنها في نهاية المطاف لا بد من دفعها. لذلك فمن المهم أخذها بالاعتبار عند تقييم المستثمر للشركة. (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

- النفقات التشغيلية :

بطبيعة الحال هناك بعض المعلومات التي تتماثل بين كافة القطاعات. على سبيل المثال، يسعى المستثمر إلى التأكد من أن تكاليف الشركة تقع تحت السيطرة، ومواردها تدار بكفاءة. كما أن الاطلاع على بند النفقات التشغيلية بلا شك يمكن أن يعطي انطباعاً واضحاً في هذا المجال. فلا يتوقع أن تتصاعد النفقات التشغيلية عن مدة مالية سابقة مثلاً، ما لم تكن عوائد الشركة قد تصاعدت هي الأخرى. (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

- حقوق المساهمين :

يُرد ذكر حقوق المساهمين في تقرير قائمة المركز المالي للشركة، وتساوي حجم الأموال المستثمرة التي سبق طرحها في شكل أسهم مضافاً إليها الأرباح غير الموزعة التي تمثل الأرباح المبقاة و الاحتياطيات التي تحتفظ بها الشركة وتعيد استثمارها ولا توزعها على المساهمين. وبشكل مبسط ، فإن حقوق المساهمين تمثل مصدراً من مصادر تمويل أعمال الشركة ، وكلما زادت حقوق المساهمين دل ذلك على تحسن في وضع الشركة و أدائها. (محمد ابو خليف ، ٢٠١٧)

جدول رقم 01: الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة: الأموال الخاصة: راس المال فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء والخسائر ديون طويلة الأجل: ديون الإستثمارات قروض مصرفية		الأصول الثابتة: القيم الثابتة: الإستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى: مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	ديون قصيرة الاجل:		الأصول المتداولة: قيم الإستغلال: بضائع مواد ولوازم منتجات قيم قابلة للتحقيق: تسيقات زبائن أوراق القبض القيم الجاهزة: البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع ديون قصيرة الأجل		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة

(2) قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) :

هي عبارة عن قائمة مالية توضح أداء الشركة خلال فترة معينة وتختص بتسجيل المبيعات بعد طرح المصاريف منها حتى تتوصل لمعرفة الدخل ومعرفة صافي الربح أو الخسارة

ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل على مجرد خصم إجمالي المصروفات من الإيرادات. فالشركة بشكل عام لديها أكثر من مصدر للإيرادات و أوجه عديدة من المصروفات. وتبين الشركة في قائمة الدخل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها بشكل مفصل لتقديم صورة أوضح لمجالات أداؤها. وفيما يلي أهم النقاط التي تتضمنها قائمة الدخل:

- ❖ الإيرادات أو المبيعات.
- ❖ إجمالي الأرباح.
- ❖ صافي الربح.
- ❖ الربح التشغيلي. " الدخل من عمليات الشركة الرئيسية"
- ❖ المكاسب والخسائر من غير العمليات الرئيسية.
- ❖ ربح السهم.

ويستطيع المستثمر عند فهم المقصود بهذه الأرقام وعلاقة بعضها ببعض تحديد ما إذا كان أداء الشركة قوياً أم ضعيفاً. فعلى سبيل المثال، فإن الشركة المتعثرة -والتي لا تمثل استثماراً جيداً- هي التي تعاني من مصروفات متزايدة مستمرة، وعوائد متناقصة مستمرة، مما ينتج عنه تضاول مستمر في إجمالي وصافي ربحها. (مذكورة نيل شهادة ماستر إليهم فؤاد، 2015/2014) (إليهم فؤاد، 2015/2014)

- الإيرادات والمصروفات :

كما يحصل الفرد على دخل مقابل عمله أو عوائد استثماراته ، فالشركة كذلك تحصل على دخل من بيع منتجاتها أو خدماتها، أو من عوائد استثماراتها. وقد يكون لبعض الشركات مصدر واحد للدخل، بينما يكون لأخرى مصادر دخل متعددة. وتعرض قائمة الدخل إيرادات الشركة و مبيعاتها، كما يمكن من خلال تتبع القائمة معرفة حجم ربح الشركة بكل دقة، ومعرفة المصدر الأساسي من أعمال الشركة الذي تحقق منه ذلك الربح.

- الإيرادات :

هي إجمالي الأموال التي تحصل عليها الشركة من بيعها للسلع والخدمات التي تنتجها. ولا تغطي الإيرادات التكاليف التشغيلية للنشاط، مما يجعل الإيرادات دائماً أعلى من إجمالي الأرباح، والربح التشغيلي، وصافي الربح.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

- إجمالي الأرباح (الخسائر) :

لو استطاعت أي شركة معرفة طريقة ما لتطوير وتصنيع منتجات وتقديم خدمات دون أن تتحمل أي مصاريف، فستكون بذلك أغنى شركة في العالم. لكن الواقع يثبت أنه لا بد من بذل المال لكسب المال. وللوصول إلى احتساب إجمالي أرباح الشركة أو (إجمالي خسائرها) لا بد من خصم مصاريفها المباشرة من إيراداتها.

- الربح التشغيلي :

تكاليف الإنتاج ليست التكاليف الوحيدة التي تلزم الشركة بدفعها لنتجج ، إذ يجب بعد إنتاج المنتج أن يسوق ويتم بيعه، وهذا بالطبع ينتج عنه مصاريف أخرى. فبالإضافة إلى مصاريف البيع و التوزيع، فالشركة ملزمة بدفع رواتب موظفيها ، وتجهيزات مكاتبها، علاوة على المصاريف الإدارية الأخرى. ويمكن الحصول على إجمالي ربح الشركة التشغيلي (أو خسارتها التشغيلية) من خلال خصم جميع التكاليف التشغيلية المشار إليها من إجمالي الأرباح.

- صافي الربح :

بالإضافة إلى النفقات التشغيلية ، فإن على الشركة دفع مصاريف أخرى مثل مخصصات الزكاة الشرعية. وعند خصم هذه النفقات من الربح التشغيلي وإضافة ما تحصل عليه من إيرادات خارج نشاطها، فإن ما يتبقى هو صافي الربح. ونستدل من صافي ربح الشركة على مستوى الأداء العام لها. فكلما ارتفع صافي الربح من ربع لآخر دل ذلك على تحسن أداء الشركة.

جدول رقم 02: جدول النتائج حسب الطبيعة.

اسم الحساب	ملاحظة	ن	ن - 1
المبيعات			
تغيرات المخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع			
الإنتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
1- انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاكات الدورة			
3- القيمة المضافة للاستغلال 1-2			

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

			أعباء المستخدمين
			ضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
			4- إجمالي فائض الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسارة القسم
			استرجاع أعباء الدورات السابقة
			5- النتيجة الوظيفية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادلة قبل الضريبة = 6+5
			الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			عناصر غير عادية (منتجات) يجب تبانها
			عناصر غير عادية (أعباء) يجب تبيانها
			9- النتيجة غير العادية
			10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19 ، ص30

3) قائمة التدفقات المالية (الخزينة):

وهي قوائم مالية تختص بذكر جميع التدفقات المالية الواردة إلى الشركة والصادرة منها، وتشمل هذه القوائم النشاطات التشغيلية، النشاطات التمويلية والنشاطات الإستثمارية

فهي أشبه بفحص دوري يكشف لنا عن صحة الوضع المالي للشركة، وكفاءتها في إدارة النقدية؛ أي قدرتها على توفير تدفق نقدي يساعدها على الوفاء بالتزاماتها، وتمويل النفقات التشغيلية. تُعتبر قائمة التدفقات النقدية جزءاً إلزامياً من التقارير المالية للشركة كما هو مُتعارف عليه منذ عام 1987، وهي تُكْمِل قائمة قائمتي المركز المالي والدخل، ولا يُمكن قراءتها بمعزل عنهما
تشتمل قائمة التدفقات النقدية على العناصر التالية:

1. التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
2. التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
3. التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (إليهم فؤاد، 2015/2014)

الأنشطة غير النقدية: لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة شاملة عن نشاط الشركة، تقتضي المعايير المحاسبية أحياناً أن يتم الإفصاح عن الأنشطة غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية، لكن لا يتم إدراجها ضمن القائمة بل تُدرج في الحواشي السفلية أو تُرفق مع القائمة كملحق

تجدر الإشارة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تختلف عن قائمتي المركز المالي والدخل لأنها لا تشتمل على التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة المُسجّلة على حساب الائتمان. وبالتالي، تختلف النقدية عن صافي الدخل (الموجود في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) الذي يشمل المبيعات النقدية والمبيعات الائتمانية. (إليهم فؤاد، 2015/2014)

1) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تشمل التدفقات النقدية من التشغيل أي متحصلات أو مدفوعات نقدية ناجمة عن النشاط الرئيسي للشركة؛ أي أن هذا الجانب يعكس مقدار النقدية (الداخلة والخارجة) الناتجة عن بيع منتجات وخدمات الشركة.

إن أي تغيّر في بنود النقدية، وحسابات المدينين، والمخزون، والإهلاك، والذمم الدائنة في قائمة المركز المالي ينعكس في جانب التدفقات النقدية من التشغيل.

قد تشمل التدفقات النقدية من النشاط الرئيسي ما يلي:

- المتحصلات من مبيعات السلع والخدمات
- مدفوعات فوائد الدين
- مدفوعات ضريبة الدخل
- المدفوعات المُسَدَّدة للموردين
- رواتب وأجور الموظفين
- مدفوعات الإيجار
- أي نفقات تشغيلية أخرى (إليهم فؤاد، 2015/2014)

قد تضم هذه القائمة عناصر أخرى كمتحصلات بيع القروض أو الدين أو سندات حقوق الملكية، وذلك في حالة وجود محفظة انتمائية أو إذا كانت الشركة استثمارية. عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة، يتم إجراء تعديلات على صافي الدخل بإضافة أو طرح بعض البنود كالإهلاك، وإطفاء الدين، والضريبة المؤجلة، ومكاسب وخسائر الأصول غير المُتداوِلة، والعوائد المُتَحَقِّقة من بعض الأنشطة الاستثمارية، بينما لا يُدرج أثر عمليات شراء وبيع الأصول المُعمِرة في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. (إليهم فؤاد، 2015/2014)

(2) التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

تشمل المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة باستثمارات الشركة بما في ذلك عمليات شراء وبيع الأصول، والقروض الممنوحة والمُستلمة، وأي مدفوعات مرتبطة بعمليات دمج أو استحواذ. أي يمكننا القول أن التغيير في الأصول أو الاستثمارات يكون له أثر على التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية.

عادة ما يكون التغيير في التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار عبارة عن "تدفق نقدي خارج"، لأننا نستخدم النقدية في شراء المعدات أو المباني أو الأصول قصيرة الأجل مثل الأوراق المالية القابلة للتسويق. لكن في حال تصفية أي من الأصول أو استثماراتها، فيترتب على هذه العملية "تدفق نقدي داخل". (إليهم فؤاد، 2015/2014، صفحة 24.25)

(3) التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

تشمل المتحصلات والمدفوعات النقدية من أنشطة التمويل، ومنها الأموال النقدية المُتَحَصَّل عليها من المستثمرين والبنوك، والمدفوعات النقدية للمساهمين، ومدفوعات الأرباح، ومدفوعات إعادة شراء الأسهم، ومدفوعات سداد أصل الديون.

يكون التغيير في التدفق النقدي الناتج عن التمويل عبارة عن "تدفق نقدي داخل" متمثل في رؤوس الأموال المُحصَّلة، و "تدفق نقدي خارج" عند دفع أرباح الأسهم للمساهمين. وبالتالي، إذا طرحت الشركة سندات للعمامة، فيترتب على ذلك حصول الشركة على تدفق نقدي من التمويل، لكن عندما تُدفع فوائد السندات لحامليها، فيكون لذلك أثر سلبي على نقدية الشركة. (إليهم فؤاد، 2015/2014)

جدول رقم 03: جدول تدفقات الخزينة

السنة المالية ن	السنة المالية ن	ملاحظة	البيان
ن - 1			تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من الأنشطة العملية -التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن -المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين -الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة -الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية -تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من الأنشطة العملية (أ) تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة الاستثمار -المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية -التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية -المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية -التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية -الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات ا لمالية -الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة التمويل -التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم -الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها -التحصيلات ا لمتأتية من القروض -تسديدات القروض أو الديون الأخرى ا لمماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة التمويل (ج) -تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات -تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ا لموافق 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 19 ، ص 35

المطلب الثاني: الطرق و الأساليب التقليدية للتحليل المالي

و تشمل مجموعة من الأساليب الفنية التي ظهرت لأول مرة بظهور التحليل المالي، وهي تتكون من:

1- النسب المالية :

يمكن تعريف النسب على أنها: " علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة، وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك (مفلح محمد عقل، 2001، صفحة 111)

. "يتفق اغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربع هي الآتي :

- نسب السيولة
- نسب الرفع المالي
- نسب النشاط أو نسب الدوران
- نسب الربحية

في حين أن بعض المختصين يضيف مجموعة خامسة بالإضافة إلى المجموعات الأربع أعلاه، وهذه المجموعة هي نسب السوق. ولكن نسب هذه المجاميع الخمسة لا تختلف بمجموعها عن المجاميع الأربعة لذا سنقتصر في استعراضنا للنسب المالية على المجاميع الأربعة. (مفلح محمد عقل، 2001، صفحة 111)

قسم آخر من المختصين يقسم النسب المالية حسب نوع القوائم المالية، فهو يقسم النسب كآلاتي:

أ) نسب قائمة المركز المالي:

تبين قائمة المركز المالي مقدار و قيمة أصول المؤسسة في تاريخ معين، و تتكون قائمة المركز المالي من جانبين هما الهيكل التمويلي و الاستخدامات. (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 101.17)

ب) نسب قائمة الدخل:

هذه النسب تخص قائمة الدخل و بالتالي فإن هذه النسب تخص حسابات النتيجة و من النسب المالية التي يستعان بها لتحليل قائمة الدخل نجد:

- نسب الربحية
- نسب المصروفات (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 101.17)

ج) النسب المشتركة والمعيارية :

النسب المشتركة هي "العلاقات السببية التي يشترك فيها عنصر أو أكثر تقيس من قائمة المركز المالي، مع عنصر أو أكثر مقتبس من قائمة الدخل حيث يمكن الحصول عن تفاعل هذه العلاقة مع مؤشر يفيد في أحد مجالات قرارات الاستثمار أو تقييم جانب من جوانب نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، كما تستخدم النسب المشتركة في الغالب لتقييم أداء المؤسسة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل"، و لعل أكثر النسب المشتركة تطبيقاً في التحليل المالي هي :

- معدل دوران رأس المال
- معدل دوران المدينين
- معدل دوران المخزون
- معدل دوران الدائنين
- معدل دوران الأصول

فيما يخص النسب المالية المعيارية فهي "عبارة عن نسب تسعى إدارة المشروع لتحقيقها، حيث توفر هذه النسب للمحلل المالي إمكانية مقارنة هذه النسب بالنسب الفعلية التي تحققت و على ضوء ذلك يتم معرفة مقدار الانحرافات و من ثم تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه الانحرافات"، وهناك طرق مختلفة لاستخراج هذه النسب منها :

- طريقة المتوسط الحسابي
- طريقة الوسيط
- طريقة المتوسط الزمني المتحرك (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 101.17)

2- المقارنات:

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقاً للطريقة المستخدمة في مقارنة المعلومات المستعملة في عملية التحليل المالي كما يلي :

أ) التحليل الأفقي :

يقصد به دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة 5 سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيها ربحية الشركة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، و هذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية (عبد الستار الصياح، سعود جايد مشكور العامري، 2001، صفحة 51)

(ب) التحليل العمودي :

و يعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة و أكثر وضوحا إذا ما أريد معرفة ربحية المؤسسة لإحدى السنوات و لتكن 2001 فإنه تؤخذ الربحية لهذه السنة و تنسب إلى مبيعات 2001 و بالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى (عبد الستار الصياح، سعود جايد مشكور العامري، 2001)

المطلب الثالث: الطرق و الأساليب الحديثة للتحليل المالي

تعني الطرق الكمية في التعبير، و تنقسم الأساليب الحديثة إلى:

1- الأساليب الإحصائية:

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات و لعدد من السنوات، و الغاية من ذلك هو معرفة و توضيح العالقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم

اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية و تتم المقارنة مع سنة الأساس؛ و لكن ينبغي اختيار سنة الأساس، وفق معايير دقيقة و موضوعية و بعيدة عن التحيز لتكون عملية المقارنة عملية موضوعية و صحيحة، أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة معينة.

إن أسلوب التحليل المالي لعدد من السنوات طبقا للأرقام القياسية يسمى بالمقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، و ينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لضمان الدقة في التعبير عن الواقعة أو عملية في المؤسسة، و بالتالي فإن عملية التحليل المالي ستكون من دون جدوى إذا كانت فترة المقارنة أكثر من خمس سنوات (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 117)

شروط الحساب باستعمال سنة الأساس :

هناك بعض الإجراءات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل

- 1) لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات أو القوائم المالية
- 2) إعداد جدول يتكون من حقلين : يتعلق الأول بالعناصر، والثاني للسنوات و يضم عدة خانات وذلك حسب سنوات السلسلة الزمنية
- 3) نعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100 (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 117)

2- الأساليب الرياضية:

أدخلت التطبيقات الرياضية في كثير من المعارف والعلوم، و التحليل المالي حاله حال بقية المعارف و العلوم، سيما أن الرياضيات تستطيع أن تنجز الحلول بأقل جهد وأسرع وقت و هذا ما شجع الباحثين في التوسع في استخدام هذه الطرق خاصة إذا أمكن تصوير هذه الأمور بصورة كمية، أو لمحاولة معرفة وجود علاقات بين بعض الظواهر كدراسة العلاقة بين الأرباح و المصروفات أو العلاقة بين المبيعات و عدد العاملين،

حيث يحاول المحلل المالي دراسة العلاقة بين هذه الظواهر من أجل معرفة هل توجد علاقة بين هذه المتغيرات أو لا و من ثم أي هذه الظواهر مثال متغير مستقل و أيها متغير تابع، هناك طرق عديدة سيقدمها المحلل المالي مثل: البرامج الخطية، الإحداثيات، البرامج المتغيرة وغيرها من الطرق الرياضية، وأهم هذه الطرق: طريقة الارتباط و الانحدار، طريقة البرامج الخطية، طريقة المصفوفات الخطية و الموجه (وليد ناجي الحياي، 2009، صفحة 117)

1- طريقة الارتباط و الانحدار:

يستخدم الارتباط بصورة عامة في تقدير مدى وجود علاقة بين متغيرين أو ظاهرتين (Y, X) حيث تكون قيمة معامل الارتباط محصورة ما بين (+1 و -1) أما اتجاه العلاقة فتكون من خلال الإشارة، فإذا كانت الإشارة موجبة (+) فنقول أن هناك علاقة طردية بين متغيرين، وإذا كانت الإشارة سالبة (-) فتعني وجود علاقة عكسية، فدراسة هذه العلاقة و تحليل أثر أحد المتغيرين على الآخر عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بين متغير تابع (Y) و متغير مستقل (X) بالشكل $Y=f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار. على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار و الارتباط كي نجد العلاقة بين مجموع الأصول والأصول المتداولة، حيث يجب استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة. (<http://www.aam-> (web.com/ar/subject_detail/63)

2- طريقة البرامج الخطية

البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فان البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من أجل الحصول على نتائج مثلى. ويمكن تعريف البرمجة الخطية " هي إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محددة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب وتستخدم البرمجة الخطية في عدة أمور منها :

- المساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المنشأة الرئيسية.
- تحديد المزيج الأمثل من الإنتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة.
- المساعدة في التخطيط والرقابة على الإنتاج.

- تساعد البرمجة الخطية في اختيار طرق الإنتاج التي تحقق أكبر منفعة ممكنة.
- تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستخدام.
- تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكائن من أجل الوصول إلى أقل التكاليف.

والبرمجة الخطية تتكون من طرق عديدة كمعادلة المستقيم $Y = aX + b$ أو طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها كثير. فمثلا يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة. فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة وذلك بناء على دراسة قسم التسويق ومن ثم يصار إلى حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، وأصبحت هذه الطرق بسيطة وذلك باستخدام بعض البرمجيات. هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية والرقابية.

(http://www.aam-web.com/ar/subject_detail/63)

المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي.

إن من أهم أدوات التحليل المالي والتي يستخدمها المحللون لدراسة المعلومات المالية المتوفرة لديهم يمكن حصرها في نوعين:

- 1- التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل، رأس مال عامل خاص، احتياج رأس مال عامل، الخزينة
- 2- تحليل النسب: سيولة، نشاط، ربحية، نسب المديونية، سوق.

1- التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

أولاً : رأس المال العامل **Fonds de roulement**

هو عبارة عن الفائض من الموارد الدائمة المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون طويلة الأجل بعد تغطية الاستخدامات الدائمة المتمثلة في الأصول المثبتة، فهو عبارة عن هامش أمان لتغطية دورة استغلال المؤسسة و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

من أعلى الميزانية:

$$FR = Cpr + PNC - AI$$

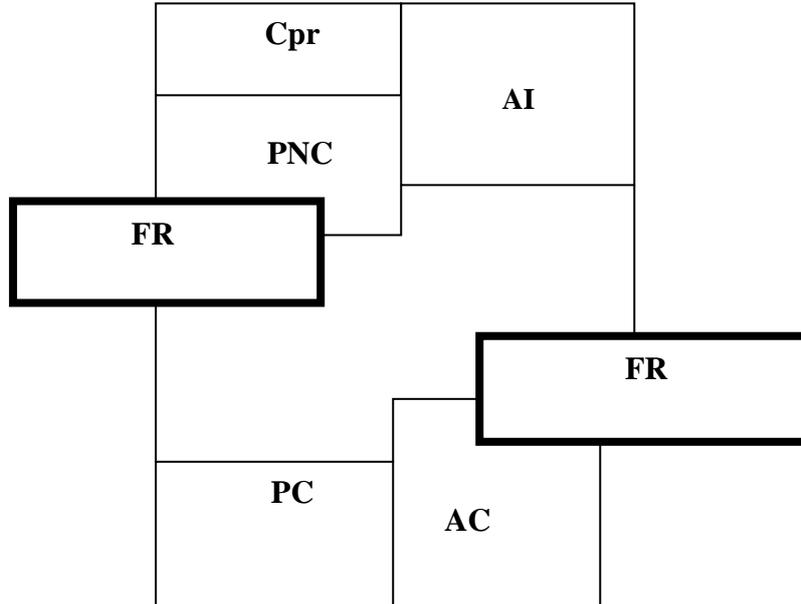
من أسفل الميزانية

$$FR = AC - PC$$

حيث:

- *FR* رأس مال عامل
- *Cpr* الأموال الخاصة
- *PNC* الخصوم الغير جارية
- *PC* الخصوم الجارية
- *AI* الأصول المثبتة
- *AC* الأصول الجارية. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 21)

الشكل رقم 02 : رأس مال عامل



المصدر: (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 22)

هناك ثلاث حالات لرأس مال عامل و هي موضحة حسب الأشكال التالية:

الشكل رقم 03 : حالات رأس مال عامل

FR<0	FR=0	FR>0												
<table border="1"> <tr> <td>Cpr +PNC</td> <td>AI</td> </tr> <tr> <td>PC</td> <td>AC</td> </tr> </table>	Cpr +PNC	AI	PC	AC	<table border="1"> <tr> <td>Cpr +PNC</td> <td>AI</td> </tr> <tr> <td>PC</td> <td>AC</td> </tr> </table>	Cpr +PNC	AI	PC	AC	<table border="1"> <tr> <td>Cpr +PNC</td> <td>AI</td> </tr> <tr> <td>PC</td> <td>AC</td> </tr> </table>	Cpr +PNC	AI	PC	AC
Cpr +PNC	AI													
PC	AC													
Cpr +PNC	AI													
PC	AC													
Cpr +PNC	AI													
PC	AC													

المصدر: (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 22)

❖ **الحالة الأولى : $FR>0$** رأس مال عامل موجب أي هناك توازن مالي في المدى البعيد و هذا يعني أن الأموال الدائمة غطت الاستخدامات الدائمة و حققت المؤسسة فائض و هي الحالة المثالية للمؤسسة شرط أن لا يكون هذا الفائض كبير جداً، حيث تستغل المؤسسة هذا الفائض لتمويل دورة استغلالها. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 22)

❖ **الحالة الثانية : $FR=0$** رأس مال عامل معدوم و هذا يعني أن الموارد الدائمة غطت الاستخدامات الدائمة و لم يبق هناك فائض. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 22)

❖ **الحالة الثالثة : $FR<0$** رأس مال عامل سالب و هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية استخداماتها الدائمة عن طريق مواردها الدائمة و في هذه الحالة تلجأ إلى الخصوم الجارية لتغطية جزء من استخداماتها الدائمة مما يشكل خطر على المؤسسة. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 23)

العناصر المؤثرة في رأس مال عامل

- في حالة الانخفاض

- ❖ حيازة جديدة للأصول الثابتة
- ❖ تخفيض رأس المال الاجتماعي
- ❖ خسائر الاستغلال
- ❖ توزيع الأرباح
- ❖ تسديد قروض طويلة الأجل

- في حالة الزيادة

- ❖ التنازل عن الاستثمارات
- ❖ زيادة رأس المال الاجتماعي
- ❖ زيادة الاحتياطات تحت تأثير النتائج الايجابية و عدم توزيع الأرباح
- ❖ زيادة الاستدانة طويلة و متوسطة الأجل. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 23)

ثانيا: رأس مال عامل خاص **Fonds de roulement**

عبارة عن هامش الأمان المتبقي من الأموال الخاصة بعد تغطية الاستخدامات الدائمة دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل، حيث إذا كان موجب يدل على الاستقلالية التامة في ما يخص التمويل في المدى الطويل، أي تمويل استخدامات المؤسسة الدائمة اعتمادا على الأموال الخاصة و يحسب بالعلاقة التالية:

$$FRP=Cpr-AI$$

أو

$$FRP=AC-(PNC+PC)$$

ثالثا : احتياج رأس مال عامل **Besoin en fonds de roulement**

هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال المتمثل في المخزونات و الحقوق التي لا يتم تغطيتها عن طريق ديون الاستغلال المتمثلة في الديون قصيرة الأجل، و ينتج هذا الاحتياج غالبا عند التفاوت الزمني بين مقبوضات و مدفوعات المؤسسة، و يحسب احتياج رأس مال عامل بالعلاقة التالية:

$$BFR=(AC-TA)-(PC-TP)$$

حيث:

TA خزينة الأصول المتمثلة في المتاحات (بنك+صندوق)

TP خزينة الخصوم المتمثلة في التسبيقات البنكية (تسهيلات الصندوق+السحب على المكشوف). (رفافة براهيم،

2017/2016، صفحة 23)

رابعاً : الخزينة Trésorerie

هي عبارة عن الفائض أو العجز في الموارد الدائمة بعد تمويل الاستخدامات الدائمة و احتياج رأس مال عامل، فتبين قيمة الخزينة مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة و بالتالي تجنب المؤسسة مشكل الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها، و تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

$$TR=FR-BFR$$

$$TR=TA-TP$$

تظهر الخزينة ثلاث حالات:

❖ **معدومة : $TR=0$** و هي الحالة المثلى نظريا حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي و ذلك بتساوي رأس المال العامل مع احتياج رأس مال عامل.

❖ **موجبة : $TR>0$** و هنا المؤسسة استطاعت تغطية احتياج رأس مال عامل بواسطة رأس المال العامل و تبقى فائض على شكل سيولة و هي حالة جيدة للمؤسسة شرط أن لا تكون قيمة الخزينة كبيرة و ذلك لتجنب تجميد الأموال و عدم استغلالها بشكل جيد.

سالبة : $TR<0$ و هنا تكون المؤسسة غير متوازنة في المدى القصير حيث لم تستطع تغطية احتياجاتها لدورة الاستغلال بواسطة رأس المال عامل لذلك يلزمها اللجوء لموارد مالية لتغطية الاحتياجات لدورة الاستغلال مما يزيد من خطر السيولة. (رفافة براهيم، 2017/2016، صفحة 24)

2- تحليل النسب:

تعتبر النسب المالية اداة من ادوات التحليل المالي الاكثر استخداما, وتستخدم هذه النسب لتحديد العلاقة بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية للوصول الى دلالة ذات معنى اذا استطاع المحلل المالي من تفسيرها, فادارة الشركة تستخدم هذه النسب لتقييم اداءها في نهاية الفترة, وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمقرضين فمن خلالها يمكن معرفة ان كان بمقدور الشركة من سداد القرض المستحق في الاجل القصير او الطويل, وكذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمر لتقدير قيمة العوائد المتوقعة على الاستثمار, وتقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار.

- انواع النسب المالية:

- (1) نسب السيولة
- (2) نسب الهيكلية المالية
- (3) نسب المردودية
- (4) نسب الدوران

(1) نسب السيولة:

تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (أصول) والمطلوبات المتداولة (خصوم). (وائل محمد صبحي دريس و اخرون، 2009، صفحة 179)

(أ) نسبة التداول:

هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية الشركة في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار. (دريد كمال شبيب، 2007، صفحة 85)

وتمثل الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها (2.1) وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي للقدرة المنظمة على ديونها الخارجية. (وائل محمد صبحي دريس و اخرون، 2009، صفحة 179)

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

(ب) نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة القصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون، أي تحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحا منها المخزون على المطلوبات المتداولة، وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة. (محمد علي إبراهيم العامري ، 2013، صفحة 79)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ت) نسبة النقدية:

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالي) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية: (خميسي شيحة ، 2010، صفحة 83)

$$\text{نسبة النقدية} = (\text{نقدية} + \text{استثمارات في أوراق مالية}) / \text{الالتزامات المتداولة.}$$

2) نسب الهيكلية المالية.

وتتمثل فيما يلي:

أ) نسبة التمويل الدائم:

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن طريق العلاقة التالية: (منير شاكر محمد، 2005، صفحة 60)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوماً.

ب) نسبة التمويل الخاص:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات وتحسب بالعلاقة التالية: (سارة قدوري، 2014-2015، صفحة 08)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها.

بالإضافة إلى (بن خروف جليبة، 2008-2009، صفحة 87)

ت) نسبة الاستقلالية المالي:

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائنيها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

ث) نسبة التمويل الخارجي:

تعبّر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

3) نسب المردودية :

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هامين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعالج هذا

المطلب نسب المردودية والنمو.

- نسب المردودية:

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد

هامّة لغرض تعويض التآكل النقدي.

تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة، حيث يعتبر تقدير

المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها.

هناك مؤشرين أكثر استعمالاً في حساب المردودية:

➤ مؤشر المردودية الاقتصادية.

➤ مؤشر المردودية المالية.

(أ) المردودية الاقتصادية :

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الاجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاجمالية}}$$

(ب) المردودية المالية:

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية (بعد طرح المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة. (خميسي شيحة ، 2010، صفحة 97)

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(4) نسب الدوران:

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط وهي النسبة التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ومن أهم هذه النسب:

- نسب دوران المخزون:

وهي مدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها أي تسمح هذه النسب بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون، ولحساب نسب دوران المخزون لا بد أن نميز بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية نظرا لاختلاف طبيعة المخزون. (إليهم فؤاد، 2015/2014، صفحة 60)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

وسنبين النسب المتعلقة بطبيعة النشاط لكل مؤسسة كما يلي:

في المؤسسة التجارية:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة وتمثل المدة اللازمة لتجديد البضاعة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المدة المتوسطة لدوران البضاعة} = \text{متوسط مخزون البضاعة المستهلكة} \times 360$$

وتشير هذه النسبة الى المدة المتوسطة لبقاء المخزون داخل المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها مدة تصريف أكبر وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها. (إليهم فؤاد، 2014/2015، صفحة 60)

في المؤسسة الإنتاجية:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع وتمثل المدة اللازمة لتحديد المنتجات التامة الصنع في المؤسسة وتحسب بالعلاقة :

$$\text{المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع} = \text{المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع} / \text{تكلفة الإنتاج المباع} \times 360$$

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية تمثل تجديد المواد الأولية بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة: (إليهم فؤاد، 2014/2015، صفحة 60)

$$\text{المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية} = \text{متوسط مخزون المواد الأولية} / \text{مواد ولوازم}$$

إن انخفاض هذه المعدلات يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع، ولكن يجب أن يأخذ المحلل بعين الاعتبار إمكانية لجوء إدارة المؤسسة إلى تخفيض متوسط المخزون السلعي، لمجرد إظهار معدلات منخفضة متجاهلة بذلك الوقوع في مخاطر نفاذ المخزون، كما أن انخفاض معدل دوران المخزون قد يعني مثلاً أن سياسة الإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون تتطلبها ظروف العمل كاحتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون.

مدة تحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة مع عملائها وتشير إلى المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد حقوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية: (إليهم فؤاد، 2015/2014، صفحة 61)

$$\text{مدة تحصيل الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{مبيعات السنة} \times 360$$

مدة دوران الموردين:

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الإئتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم. (إليهم فؤاد، 2015/2014، صفحة 61)

$$\text{مدة تسديد الديون} = (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{مشتريات السنة} \times 360$$

المبحث الثالث: عوامل نجاح التحليل المالي

المبحث الثالث : عوامل نجاح التحليل المالي

المطلب الأول : مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة ، لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة ، فيجب إذا توفير مقومات نجاحه في هذا الهدف و ذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به ، و منها ما يتعلق بمنهج و أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .

و يمكن ذكر المقومات الأساسية للتحليل المالي في ما يلي :

- ❖ أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية أو تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة و الملائمة من جهة أخرى .
- ❖ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل ، كما أن يستخدم أساليب و أدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها .
- ❖ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية ، و ذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيره بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ، وهذا ليقوم بعد ذلك بتقدير بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعات التوصية بما يراه البديل الأفضل منها . (مكيرشة خالد و سفير عبدالرحمن، 2017/2016، صفحة 21.20)

- منهجية التحليل المالي :

هي الطرق و الأساليب و الإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم الخاصة بالعملاء، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ، ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي :

(1) تحديد الهدف من عملية التحليل المالي :

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني و يوفر على نفسه الجهد و العناء و التكاليف الغير لازمة ، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد . (مكيرشة خالد و سفير عبدالرحمن، 2017/2016، صفحة 21.20)

(2) تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي:

و نقصد بذلك العناصر التي ستشملها عملية التحليل المالي ، وفيما إذا يشمل التحليل جميع الوحدات المكونة للمشروع أو يتم إختيار وحدات معينة ، مع تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي ، وعند إختيار المعايير و المقاييس المستخدمة للمقارنة مع النتائج التي سيتوصل إليها المحلل المالي بما يتلائم مع هدف التحليل .

(3) إختيار أداة أو أدوات التحليل المناسبة للهدف :

تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي ، و التأكد من مدى دقة و سلامة و شرعية هذه المدخلات و كفاءتها في تحقيق الهدف و مدى ملائمتها له ، مع تحديد طبيعة البيانات و المعلومات اللازمة و الضرورية سواء كانت من داخل بيئة المشروع أو من خارجها .

(4) التحقق من تطبيق الفروض و المعايير المحاسبية المتعارف عليها :

إذ أن مشكلة القياس المحاسبي من أخطر المواضيع التي تواجه المحلل المالي ، لذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معتمدة من قبل مراجع قانوني مؤهل علميا و ذو خبرة ، مع ذلك على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، محليا إذا كانت المقارنة محلية و دوليا أو مطابقة لنفس الدول التي يتواجد ضمنها المشروع محل المقارنة ، و عند اكتشاف مخالفات محاسبية يتطلب من المحلل المالي أن يدخل التعديلات اللازمة على القوائم المالية و يجعلها معبرة بصدق عن حقيقة أعمال المشروع ، و إن تعذر عليه القيام بذلك يقوم بالإفصاح عن هذه الحقائق و يضعها أمام المستفيدين من عملية التحليل المالي .

(5) إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل :

و نقصد بذلك تبويب العناصر أي الأرقام المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم عناصر متجانسة ، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة بصورة دقيقة ، و هذا يستلزم القيام بتعريف واضح للمصطلحات المكونة للعناصر المتكونة منها القوائم المالية ، بحيث نجعل هذه العناصر تعكس حقيقة الأنشطة و الأحداث الإقتصادية و المالية و التشغيلية ، مع التأكد من ثبات هذا التبويب من سنة إلى أخرى ، و ترتيب هذه الحقائق بشكل مبسط لتسهيل قراءتها و فهم مدلولاتها .

(6) وضع خطة العمل و إختيار أدوات التحليل المالي المناسبة :

إن وضع خطة عمل شاملة و محددة أمر ضروري لإنجاز عملية التحليل ، و تتضمن الخطة وقت إنجاز عملية التحليل لأهميته في اتخاذ القرار ، و لكون الظروف المالية في تغير متسارع مع تحديد الإحتياجات النوعية و الكمية من البيانات و المعلومات و حجم الكادر المساند و تحديد مستوى الكفاءة و القدرة على تنفيذ الواجبات التي تحاط بها ، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية المعلومات و البيانات المتوفرة و المقاييس و الأهداف من عملية التحليل و إمكانية المحلل و خبرته ،

فلا بد من تحديد الأهمية النسبية و نوع كل مؤشر و التركيز على أدوات محددة عند بداية التحليل ، و عند الحاجة إلى أدوات أخرى يتم التوسع بإضافة أدوات تحليل جديدة للوصول إلى تحليل علمي دقيق للمشروع .

(7) تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة و هدف التحليل :

لقياس النتائج التي تم التوصل إليها و مقارنتها معها و استخراج الإنحرافات و تحديد أسبابها و طرق معالجتها .

(8) الإستنتاجات و التوصيات :

القيام بعرض الإستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي و ترتبط عملية الإستنتاجات بطبيعة البيانات و المعلومات المستخدمة و المتاحة و دقة عرضها ، و قدرة المحلل على الربط بينها و طبيعة النسب المالية المستخدمة و استقرارها و معرفة ما ورائها ، و الإطلاع المفصل على أنشطة المشروع و تحديد العناصر الأهم منها و اقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن ، و إدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح و البساطة و العلمية ، و أن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل . (مكيرشة خالد و سفير عبدالرحمن، 2017/2016، صفحة 21.20)

المطلب الثاني : معايير التحليل المالي واستخداماتها

أولاً : مفهوم معايير التحليل المالي

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة و ملائمة نسبة معينة أو رقم ما و من الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان

ثانياً : أنواع معايير التحليل المالي

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

(1) معيير التحليل المالي المطلق:

ويعني المعيير المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية .

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيير إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيير عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة. (بن هدي خالد، 2016/2015، صفحة 20.19)

(2) معييار التحليل المالي للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قربا إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة. (بن هدي خالد، 2016/2015، صفحة 20.19)

(3) معييار التحليل المالي التاريخي:

عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

(4) معييار التحليل المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة. (بن هدي خالد، 2016/2015، صفحة 20.19)

ثانيا: استخدامات معايير التحليل المالي

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية :

- ❖ تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا.
- ❖ تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- ❖ تحليل أداء المؤسسة المالي.
- ❖ كشف الانحرافات.
- ❖ قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية. (بن هدي خالد، 2016/2015، صفحة 20.19)

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي:

1- خطوات التحليل المالي:

❖ التصنيف:

تشمل عملية التصنيف في التحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج و الهدف منها الوصول إلى وضع المعلومات المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

❖ المقارنة:

بعد عملية تحليل الأرقام و تصنيفها نقوم بمقارنة الأجزاء ببعضها البعض الكلية و هذه العملية تساعد على الكشف عن علاقة الأرقام فيما بينها.

❖ الاستنتاج:

بعد عملية التصنيف والمقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترات متعددة أو لفترة محاسبية واحدة مع المؤسسات الممثلة لها يمكن تحديد آفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشكلات. (جميل أحمد توفيق، 1984، صفحة 79)

المطلب الرابع : نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة.

نتائج التحليل الخارجي:

باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ❖ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ❖ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
- ❖ تقييم الوضعية الداخلية ومدى استطاعة المؤسسة على برمل نتائج القروض.
- ❖ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة. (مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، 2011، صفحة 6.7)

نتائج التحليل الداخلي:

يمكن للمحلل المالي أن يصل للنتائج التالية:

- ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- ❖ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- ❖ وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.
- ❖ اعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة. (بن هدي خالد، 2016/2015، صفحة 15)

خلاصة الفصل:

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي منذ نهاية القرن 58 ، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار الكثير من المؤسسات لما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي .

ويعتبر التحليل المالي وظيفة أو نشاط مستمرا وقائم بدوام واستمرار المؤسسة ويساهم في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة كي يتم بناءا عليها صياغة توصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتلك المؤسسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وبالتالي لا يقتصر عمل المحلل على الأداء الماضي أو الحاضر للمؤسسة بل واستقراء الاتجاهات التي تشكلها الأنشطة المستقبلية للمؤسسة.

وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي ومن بين أهم هذه الأدوات النسب والمؤشرات المالية ، المقارنات وبيان التغيرات والاتجاه، والتي تبين العلاقة بين الأصول والخصوم في المؤسسة لبيان المركز المالي والوضعية المالية ومفردات الأصول والخصوم ومقارنة هذه النسب مع المعايير الموضوع للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ومعرفة درجة سيولتها.

**الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للوضع المالي
بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نפטال الفرع
التجاري (مقاطعة سعيدة)**

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة نפטال

**المبحث الثاني: تحليل ميزانية مؤسسة نפטال الفرع التجاري
(مقاطعة سعيدة)**

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة نפטال

1- المطلب الأول:

بطاقة تعريفية للمؤسسة النفطية الجزائرية (الشركة الأم) :

سوناطراك شركة وطنية بترولية أنشأت سنة 1963 و كانت تحت وصاية وزارة الطاقة، مهمتها نقل و التسويق ومد أنابيب النفط بين مراكز التخزين .

وإعتبارا منذ عام 1966 وسعت صلاحياتها لتشمل كافة نشاطات قطاع المحروقات بموجب المرسوم 66-296 الصادر في 22 ديسمبر 1966 ، و في إطاره كانت تقوم على مايلي :

✓ تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب و الاستثمار الصناعي و التجاري لحقوق المحروقات و المواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها.

✓ إنشاء مصانع و منشآت المعالجة الصناعية .

✓ تسويق و تشجيع الصناعة البتروكيمياوية .

لقد شهدت شركة سوناطراك منذ إنشائها تطورات هامة بالنظر إلى أن للقطاع دورا إستراتيجيا في تطوير الإقتصاد الوطني ، و لقد شهدت هذه الشركة عصرها الذهبي بعد تأميم قطاع المحروقات في فبراير 1972 و أصبحت تتلقى 51 % على الأقل من فوائدها من طرف الدولة .

وتعتبر فترة السبعينيات مرحلة مهمة جدا بالنظر إلى الانجازات الضخمة و اكتشاف حقول نفطية جديدة .

و في فترة الثمانينات شهدت سوناطراك عملية إعادة الهيكلة كإجراء ضروري الاستثمار، و دعم إستراتيجية التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

و اليوم توجد سوناطراك في وضعية تؤهلها للعب دور هام من المستوى الأول و لتقوية وضعيتها العالمية، و هذا بفضل :

• أهمية إحتياطاتها الطاقوية 70% من الغاز الطبيعي .

• طاقتها لإنتاج المحروقات السائلة و الغازية .

طاقتها التكنولوجية و التسييرية التي صنفتها ضمن الشركات ال12 الكبرى البترولية العالمية لسوناطراك و توجه نشاطاتها صوب مهام إستراتيجية مثل:

• البحث و التنقيب

• تنمية الحقول و استغلالها

• نقل المحروقات

• تمبيع الغاز الطبيعي و تحويل المحروقات

• عملية التسويق

• المساهمة و التجمع و الشراكة الفوقية و التحتية لحررها

2- المطلب الثاني:

لمحة تاريخية عن شركة نפטال بصفة عامة :

مؤسسة نפטال هي شركة وطنية تجارية و توزيعية للمواد البترولية، و هي مؤسسة ذات أسهم أنشأت بالموجب المرسوم 101-80 الصادر في 1980/04/06 برأس مال قدره 15650.000.00 دج حيث دخلت ميدان النشاط بصفة عملية في 1982/01/01 و كانت في أول الأمر مكلفة بتكرير و توزيع المواد البترولية(ERDP) على حد سواء تبعيتها للمؤسسة

و لكن الضرورة تقسيم العمل بسبب زيادة نشاط القطاع و ضخامة المهام المنوطة بالمؤسسة جعلت الفصل بين العمليتين أمر ضروريا يتم ذلك سنة 1987/08/27 ،حيث تفرعت مؤسسة(NAFTAC) لعملية التكرير ، في حيث إتجهت مؤسسة (NAFTAL) لتهتم بتسويق و توزيع المواد البترولية عبر كامل التراب الوطني

تسمية نפטال : هذه التسمية مختارة في إطار مسابقة داخلية تعطي النفط مقطعين هما

نفط NAFT : هي كلمة جامعة و مشهورة تعني بترول

ال AL : إشارة إلى الجزائر (ALGERIE)

إذن نפטال تعني نفط الجزائر

كما شهدت المؤسسة عدة تغيرات بنائية متتالية ، ففي سنة (1992) عقب زيادة في الإنتاج زاد توسعها ليصل إلى (39) مقاطعة و (09) وحدات مستقلة ، و في سنة 1998 موازاة مع تحويلها إلى شركة ذات أسهم تم تقسيمها إلى ثلاث أقسام (DIVISION) هي : (AVM، COMM، GPL) ، و في إطار إثراء تركيبة المؤسسة و التي تمخض عن جهودها عدة نتائج ، حيث تم سنة 2000 خلق مركز للمعالجة المعلوماتية (CTI) من اجل وصل NAFTAL بالعالم المعلومات الحديث، كما تم في نفس السنة تنظيم مديرية الشؤون الإجتماعية(DASL)، و انشئت قسمة خاصة بالزفت و أعيد تنظيم كل من قسمي (GPL) و المناطق التابعة لها، ولكن هذا التقسيم لم يعمر طويلا ليتم اعتماد تنظيم آخر بعد سنة واحدة و استبدال القسامات بفروع (branches) و المناطق بالمقاطعات (DISCRIETS) و هو التنظيم الحالي حيث أصبحت المؤسسة من عدة الفروع مقسمة حسب الطبيعة المواد التي تشغل حيز نشاطها، و بذلك نجدها تتكون من أربعة فروع أساسية هي :

- فرع (GPL) : و يهتم بتوزيع و تسويق الغاز المميع بنوعية البوتان و البروبان
- فرع الزفت : يسوق الزفت و مشتقاته الموجهة لاستعمالات مختلفة
- فرع (AVM) : و يهتم بتسويق وقود السفن و الطائرات.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفطال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

- فرع (COMM) : و يهتم بتوزيع و تسويق البنزين و الزيوت و العجلات و غيرها من المواد الخاصة ، ويتكون بدوره من (21) مقاطعة منتشرة على مختلف أرجاء التراب الوطني بعد مقاطعة سعيدة إحداها CARBIRANT

LUBRIFIANTS A PNEUMATIQUES

(سونطراك، 1999، صفحة 36)

3- المطلب الثالث:

تعريف مؤسسة وحدة (CLP) نفطال

الفرع التجاري نفطال(مقاطعة سعيدة) : و الذي يهمننا و نختصه في دراستنا هو التجاري يعتبر هذا الفرع من أهم الفروع لشركة "نفطال " لما له من دور كبير في تسويق المنتجات البترولية ، و تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ويتكون هذا الفرع من:

- قسم الزيوت و العجلات (division lubrifiants a pneumatiques.)
 - قسم الشبكات division reseau
 - قسم الزفت bitumes division
- هذا الفرع يتكون من (21) إدارة تشغيلية تسمى مقاطعات تجارية . districts commercialisation مقسمة على التراب الوطني كمايلي :
- (08) مقاطعات للتوزيع في شرق البلاد في كل من قسنطينة ، بجاية ،سكيكدة ، عنابة ، سطيف ، بابنة ، تبسة ، و بسكرة
 - (07) مقاطعات التوزيع في الوسط في كل من الجزائر العاصمة ، البليدة ، مدية ، تيزي وزو، بجاية ،شلف
 - (05) مقاطعات التوزيع في الغرب الجزائر في كل من وهران ، سيدي بلعباس ، تلمسان ، سعيدة ، تيارت
 - مقاطعتين للتوزيع في الجنوب في كل من ورقلة ، غرداية
 - مقاطعة للتوزيع في ولاية بشار
- و نختص بالذكر المقاطعة التجارية " نفطال " سعيدة الواقعة بالمنطقة الصناعية فمهمتها الأساسية هي تزويد و لاية البيض ، معسكر ، النعامة، بشار، تندوف بالزيوت و الوقود و العجلات و كذلك الولايات المجاورة في حالة الضرورة، و تعتبر هذه الولايات تحت السلطة الإدارية لمديرية سعيدة

4- المطلب الرابع :

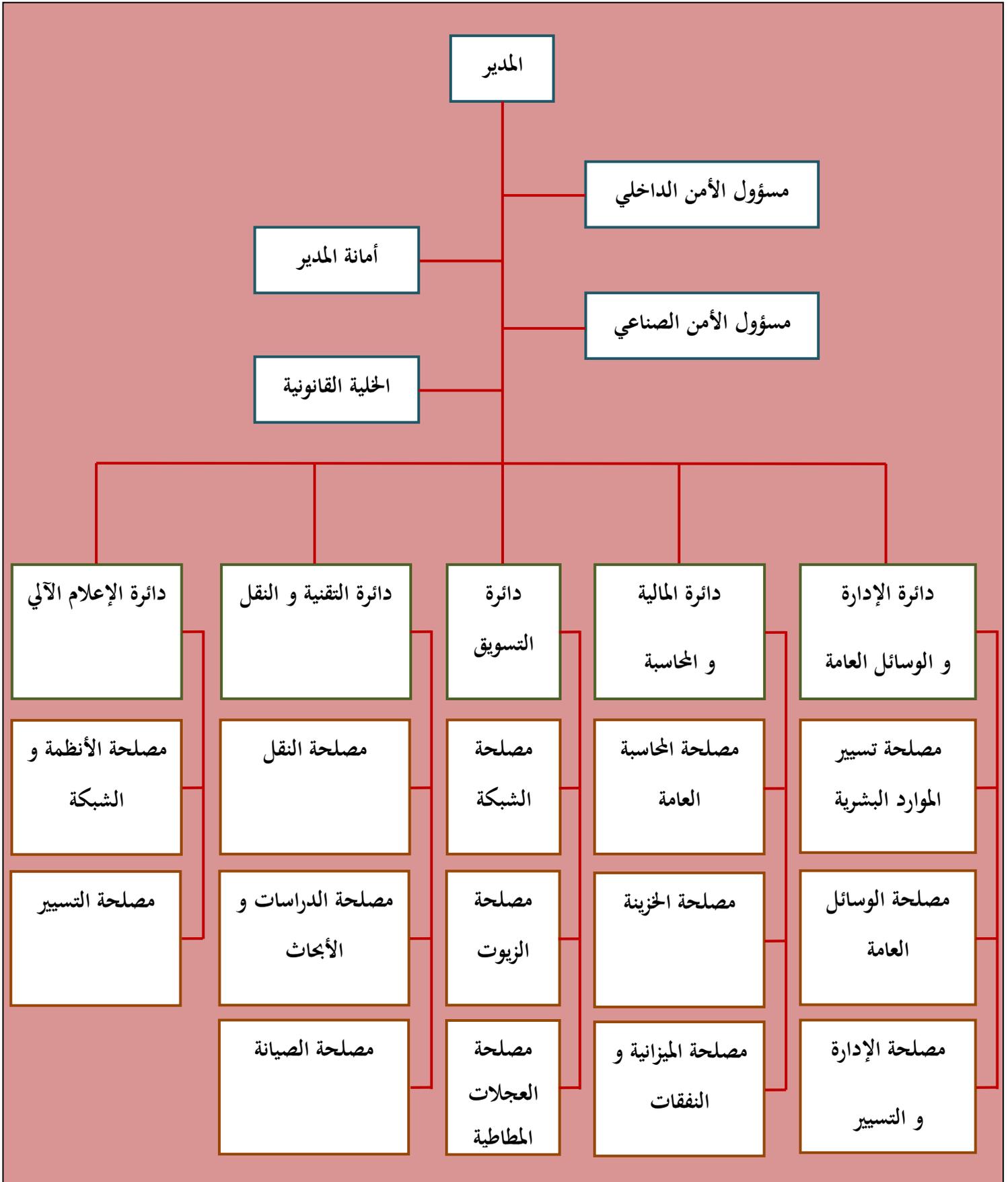
الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال سعيذة

و يتشكل هيكلها التنظيمي من :

- مدير
- أمانة المدير
- ملحقات الولايات المذكورة
- مسؤول أمل الصناعي
- مسؤول الأمن الداخلي
- دائرة الوسائل العامة
- دائرة التسويق
- دائرة المالية و المحاسبة
- دائرة التقنية و النقل
- دائرة الإعلام الآلي

كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال بسعيذة.



المصدر: مؤسسة نفضال الفرع التجاري مقاطعة سعيدة

(1) مكتب المدير:

احتوى على أعلى منصب في المؤسسة و يتمتع بصلاحيات الأمر و الاستشارة في كل الأحوال كما يسند إليه عدة مهامات :

- إصدار الأوامر و القرارات الداخلية للمؤسسة فيما يخص تصرفات و نشاطات المستخدمين المالية .
- تمثيل المؤسسة أمام السلطات العليا (الولاية)
- الإمضاء على المستندات و الأوراق الرسمية
- الأمر بالعقوبات الانترامية في حق المستخدمين المهملين لواجباتهم العملية
- استقبال الزائرين و كذا العمال ذوي المشاكل الخاصة و المتعلقة بالعمل داخل المؤسسة

(2) الأمانة :

غالبا ما أعطي اسم السكرتارية الآتية من الاسم الفرنسي (le secret) الذي يعني السرية ، مهمتها تنظيم المواعيد و الاستقبالات، و تذكير المدير العام بالمواعيد الرسمية و كذا مأزرتة في الاتصالات الخاصة الخارجية منها : البريد و التلكس

أيضا من مهامها :

- تتكفل بضمان الاتصالات الداخلية و الخارجية
- ضمان تسيير المرسلات
- تسجيل فرز و ترتيب المرسلات

(3) الأمن الصناعي:

من الطبيعي أن يلحق هذا المكتب بالمدير مباشرة بسبب أهمية خاصة في قطاع المحروقات ، ويشرف على هذا جهاز إطاره "مسؤول الأمن الصناعي" يتوزع أحواله على كل المراكز و المخازن ، حيث يوجد في كل مركز مفتش أمن و تسهر هذه الفرق على حماية المنشآت الصناعية من أخطار الكوارث الناجمة عن الأخطار المهنية و كل ما من شأنه أن يصيب المقاطعة بسوء، و لذلك فإن عمل هذه الفرق يدور حول محورين أساسيين هما:

- أ- الوقاية : وترتبط بعملية مراقبة مدى تطبيق قواعد الأمن الصناعي من طرف العمال، و مراقبة سلامة التجهيزات، ووضع جميع الاحتياطات اللازمة للتدخل عند الحاجة
- ب- التدخل : ويكون في حالة إمام الخطر بالمنشآت الصناعية أو إصابة، أحد العمال .

(4) الأمن الداخلي:

يقوم هذا المكتب بتأمين ممتلكات الشركة المادية ، ويشمل على مكتب خاص مكلف بمراقبة المعاملات المالية و الفوترة ،الوقاية من الإختلاس .

(5) مكتب الممثل القانوني :

- يسهر الممثل القانوني للمؤسسة تحت الإشراف المباشر للمدير و يتفويض منه على تمثيل المقاطعة أمام العدالة .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

- بالإضافة إلى ذلك فإن للممثل القانوني مهام أخرى ، خاصة في إجراءات الصفقات التجارية التي تجريها المقاطعة حيث يلعب عدة أدوار هي :
 - أمين تقني للجنة العروض التقنية و التجارية التي يرأسل المديرية العامة، من أجل تعيين أعضائها.
 - مستشار في اجتماعات لجنة مطابقة الملفات لدفتر الشروط و يحرر محضرا حول سير أشغالها .
 - أمين تقني مرة أخرى لتبليغ الدائرة المعنية بالمناقصة حتى تتصل بالعارفين كما يستشار في مختلف الشؤون القانونية التي تهم المؤسسة من طرف جميع المصالح .

(2) دائرة الإعلام الآلي :

تنقسم الى مصلحتين هما:

❖ مصلحة الشبكة و الانظمة:

مهامها:

- جمع، تحقيق و تحليل المعلومات التسيير المنظمة
- تلقي و تحليل المعلومات المتعلقة بالنشاطات و هياكل المنطقة
- القيام بالدراسات إحصائية إيضاحية محللة للنتائج و الإنجازات .
- ضمان تركيب، إستغلالو حفظ البيانات برامج المعطيات.

❖ مصلحة الإعلام و التسيير :

مهامها:

- تشرف على مصالح المهندسون دولة في الإعلام الآلي يضطلعون بكل ماله صلة بميدان الإعلام الآلي في المقاطعة (NAFTAL)

(3) دائرة المالية و المحاسبة :

تنقسم إلى ثلاث مصالح هي :

1- مصلحة المحاسبة العامة: هي مراقبة الشبكات و الصكوك تسلم إلى مصلحة المالية .

- تسيير حساب جاري للمؤسسة من أجل تسديد جميع الأعباء و النفقات
- تسجيل العمليات المحاسبية كتبادل الوحدات و الاستثمارات و متابعة الموردين و الجباية و التأمينات
- حساب الأعباء (الأجور) المستخدمين الاستغلال
- تحضير ميزانية المؤسسة مند بدايتها حتى نهايتها

2- مصلحة المحاسبة التحليلية:مهامها

- حساب التكاليف حسب النشاط و حسب مركز المسؤولية
- معالجة الاستثمارات على مستوى المادي يعني تحديد الأسعار
- تحديد و تقييم المرد ودية حسب النشاط و حسب مركز المسؤولية

3- مصلحة الخزينة و المالية: مهامها

- تنظيم و ضبط فواتير المستخدمين
- إعداد الحالة الشهرية للخزينة عن طريق القيام بتحضير جدول التقارب بين البنك و المؤسسة
- تقييد وضعية الإيرادات أسبوعيا و شهريا

(4) دائرة التقنية و النقل : تنقسم الى ثلاثة مصالح و هي:

1- مصلحة الدراسات و الإنجازات : مهامها

- تكلفة أساسا بالتخطيط لمناهج و طرق العمل ، و توفير قطع الغيار.
- تشرف على كل عمل تقوم به المؤسسة في جانبه التقني كالبناء و إقتناء الأجهزة.

2- مصلحة الصيانة : مهامها

- صيانة محطات التابعة للمقاطعة
- تتكلف بصيانة العتاد المتحرك مثل وسائل النقل سواء كانت داخلية أو خارجية
- صيانة تجهيزات الثابتة الموجودة في كل الأماكن التابعة للمقاطعة : مثل الأنابيب و التوصيلات

3- مصلحة النقل : مهامها

- نقل و جلب الزيوت و توزيعها عبر محطات الولاية
- تتمثل في الشاحنات الكبيرة ذات خزانات و السيارات

(5) دائرة التسويق : تنقسم إلى ثلاث مصالح هي :

مصلحة الزيوت ، مصلحة العجلات المطاطية ، و مصلحة الشبكة و تهتم بي

- تسويق و توزيع البنزين و الزيوت و العجلات
- تتابع المواد البترولية من تسليمها حتى وصولها إلى المخازن
- تتابع حركة وسائل النقل الموضوعه تحت تصرف المؤسسة
- إستقبال طلبات الراغبين بالانضمام إلى قائمة زبائن "نفطال"

(6) دائرة المستخدمين و الوسائل العامة:

تنقسم إلى ثلاث مصالح هي :مصلحة تسيير المستخدمين ، مصلحة الموارد البشرية ، مصلحة وسائل العامة

1- مصلحة تسيير المستخدمين :

مهامها : تهدف مصلحة تسيير المستخدمين إلى هدف واحد هو وضع المستخدم تحت تصرف المؤسسة ثم الإشراف على إدارته و متابعة حياته المهنية من خلال ملف ضخ

يحتوي كل ما هو متعلق بالأمر المهنية مثل شهادات و الخبرات ، ترقيات و العقوبات

2- مصلحة الموارد البشرية :

➤ تسهر هذه المصلحة على متابعة العمل و تكوينهم

➤ وضع توقعات مستقبلية متوسطة المدى حول تطور الموارد البشرية المقاطعة لمدة خمس سنوات و إرسالها للإدارة المركزية.

3- مصلحة الوسائل العامة:

من طبيعي أن المقاطعة تحتاج لأداء مهامها إلى طاقة كهربائية واستعمال الشبكة الهاتفية ، و بالتالي تترتب على المؤسسة مصاريف هذه الأعباء، و هو ما يتكلف به قسم الإمكانيات العامة كما تحتاج المقاطعة إلى عقارات لإيواء موظفيها خاصة الإطارات و أيضا المصلحة مكلفة بتحضير وسيلة النقل إذا لزم الأمر و من مهامها أيضا دفع المصاريف هذه العقارات

**المبحث الثاني: تحليل ميزانية مؤسسة نفضال الفرع
التجاري (مقاطعة سعيدة)**

المبحث الثاني: تحليل ميزانية مؤسسة نفطال الفرع التجاري (مقاطعة سعيذة)

1- المطلب الأول: انشاء الميزانية المختصرة و تحليلها بمؤشرات التوازن المالي

(أ) انشاء الميزانية المختصرة لمؤسسة نفطال :

جدول رقم - 04 – أصول الميزانية المالية المختصرة

الوحدة (دج)

2021		2020		2019		الأصول
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	/
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	السنوات
64%	-607 059 501.56	70%	-547 147 131.04	78%	-389 737 518.45	الأصول غير الجارية
36%	505 726 558.14	30%	492 259 055.87	9%	419 611 489.88	قيم استغلال
12%	572 611 442.73	9%	419 385 610.21	7%	304 901 981.73	قيم قابلة للتحقيق
13%	458 984 290.46	10%	427 848 147.80	6%	269 252 027.47	قيم جاهزة
100%	4 299 086 386.05	100%	4 441 123 697.36	100%	4 454 704 960.61	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفطال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

جدول رقم - 05 - خصوم الميزانية المالية المختصرة

الوحدة (دج)

2021		2020		2019		الخصوم
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	/
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	السنوات
-14%	-607 059 501.56	-12.4%	-547 147 131.04	-9%	-389 737 518.45	اموال خاصة
2%	72 087 667.37	0.4%	20 065 342.81	1%	34 503 729.35	الخصوم غير الجارية
112%	4 834 058 220.24	112%	4 968 318 767.59	108%	4 809 938 749.71	الخصوم الجارية
100%	4 299 086 386.05	100%	4 441 123 697.36	100%	4 454 704 960.61	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

من خلال إعداد الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث 2019-2020-2021 نستخلص مايلي:

- ❖ من جانب الأصول : من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول الغير الجارية للمؤسسة خلال فترة الدراسة أكبر من الأصول الجارية هذا ما يمكن تفسيره باعتماد المؤسسة على تجديد تثبياتها بشكل مستمر كما نلاحظ أيضا أن الأصول الجارية تمثل نسب منخفضة مقارنة مع الأصول الغير الجارية ويرجع سبب انخفاضها إلى انخفاض القيم الجاهزة.
- ❖ من جانب الخصوم :نلاحظ من الجدول أن الخصوم الغير الجارية مرتفعة مقارنة بالأموال الخاصة خلال فترة الدراسة وفي هذه الحالة أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل أكثر من أموالها الخاصة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفعال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

(ب) تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

على حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون وضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل. وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري و هي:

1- رأس المال العامل :

حساب رأس المال العامل :

جدول رقم - 06 - حساب أنواع رأس المال العامل

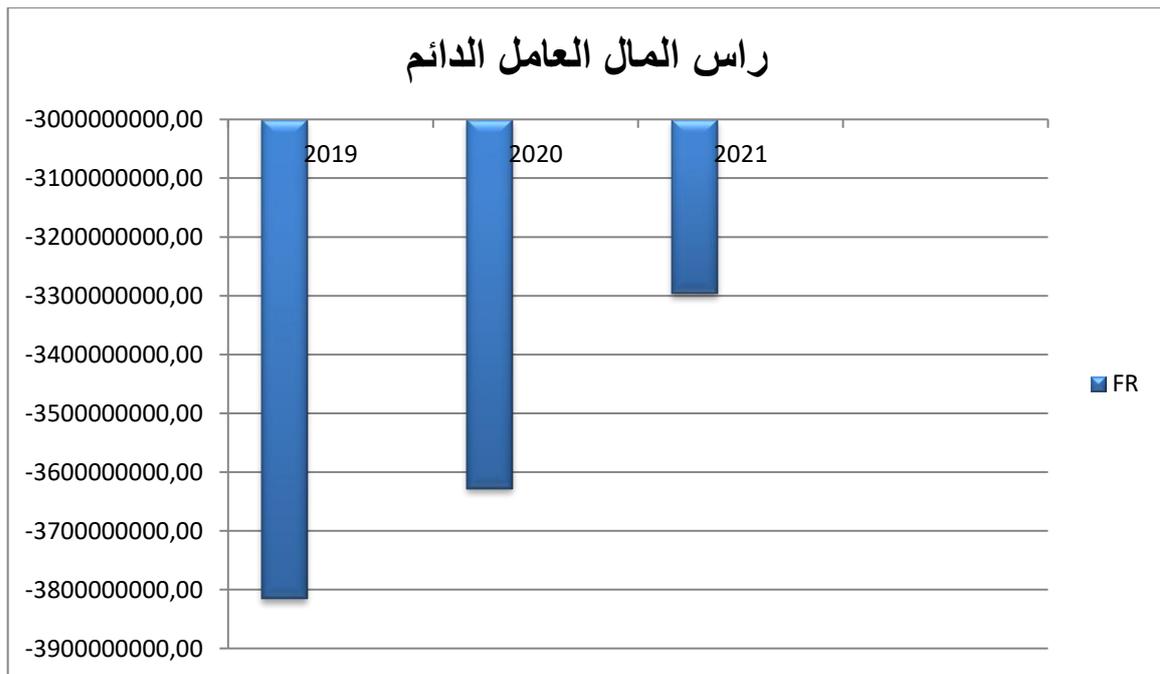
الوحدة (دج)

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	البيان/السنوات
-534 971 834.19	-527 081 788.23	-355 233 789.1	الأموال الدائمة
2 761 764 094.72	3 101 744 138.48	3 460 939 461.53	الأصول غير المتداولة
-3 296 735 928.91	-3 628 825 926.71	-3 816 173 250.63	رأس المال العامل الدائم
-607 059 501.56	-547 147 131.04	-389 737 518.45	الأموال الخاصة
2 761 764 094.72	3 101 744 138.48	3 460 939 461.53	الأصول غير المتداولة
-3 368 823 596.28	-3 648 891 269.52	-3 850 676 979.98	رأس المال العامل الخاص
505 726 558.14	492 259 055.87	419 611 489.88	مجموع الأصول المتداولة
572 611 442.73	419 385 610.21	304 901 981.70	
458 984 290.46	427 848 147.80	269 252 027.47	

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

1 537 322 291.33	1 339 492 840.88	993 765 499.08	إجمالي رأس المال العامل
72 087 667.37	20 065 342.81	34 503 729.35	ديون طويلة الأجل
4 834 058 220.04	4 968 318 767.59	4 809 938 749.71	ديون قصيرة الأجل
4 906 145 887.41	4 988 384 110.40	4 844 442 479.06	راس المال العامل الاجنبي

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة



الشكل رقم 05: التمثيل البياني لرأس المال العامل

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نستنتج مايلي:

1- رأس المال العامل الدائم:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل للسنوات الثلاث سالب، أي أن المؤسسة لم تستطيع تحقيق قاعدة التوازن المالي مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير، ويتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

2- رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال فترة الدراسة سالب وفي تناقص خلال السنوات، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون قصيرة الأجل.

3- إجمالي رأس المال العامل:

نلاحظ أن القيمة المعتبرة لإجمالي رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة مع الأصول غير المتداولة جيد، مما يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة جيدة في استخدام مواردها ضمن الموجودات مما يوافق طبيعة نشاطها

4- رأس المال العامل الاجنبي:

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مرتفعة مقارنة بالأموال الخاصة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الديون، مما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا عن دائئها.

2- احتياجات رأس المال BFR :

لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازن المالي فإنه لا بد من حساب الاحتياج في رأس المال خلال دورة الاستغلال وهي أن تغطي مخزوناتا ومدینوها (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)

الجدول رقم -07- حساب احتياجات رأس المال العامل BFR

الوحدة (دج)

البيان/السنوات	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
الأصول الجارية – القيم الجاهزة	724 513 471.61	911 644 666.08	1 078 338 000.87
الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية	4 809 938 749.71	4 968 318 767.59	4 834 058 220.24

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفعال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

-3 755 720 219.37

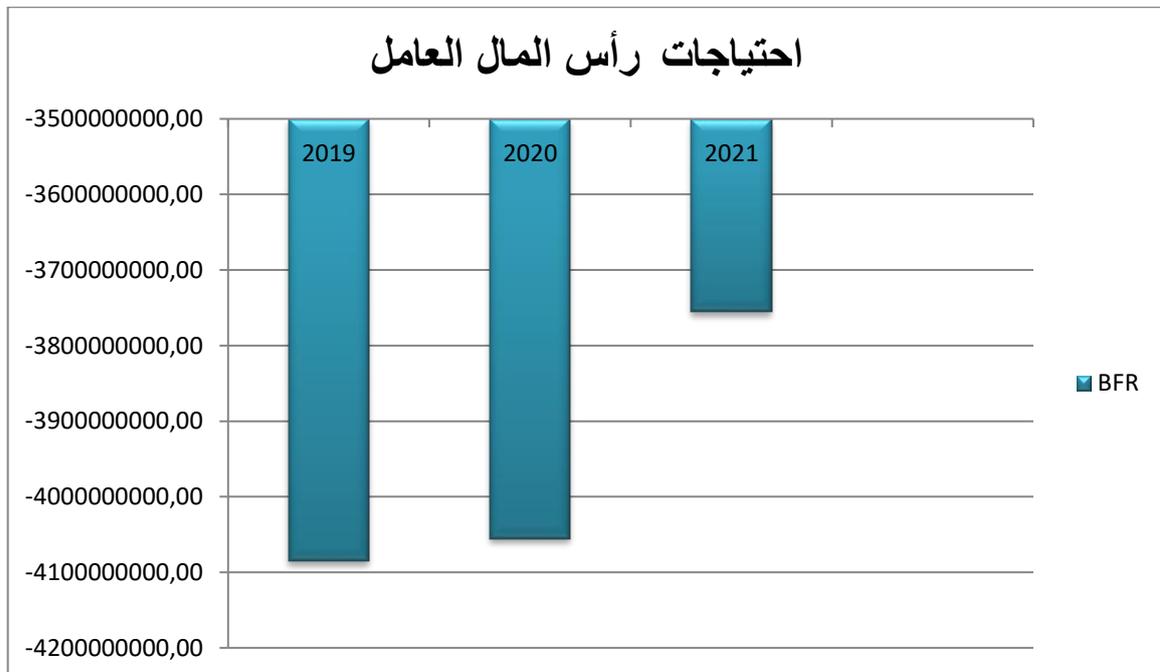
-4 056 674 101.51

-4 085 425 278.1

BFR

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل سالبة وفي تناقص مستمر خلال الفترة المدروسة ، وهذا يدل على أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها ، فهي ليست بحاجة إلى وسائل مالية أخرى إضافية أي وجود الموارد الكافية لتنشيط دورة الاستغلال ونلاحظ أن هذه القيم في ارتفاع و هذا راجع إلى ارتفاع في احتياجات المؤسسة المتمثلة في قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقيق



الشكل رقم 06: التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

3- حساب الخزينة: هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الإستغلال ويمكن حساب الخزينة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

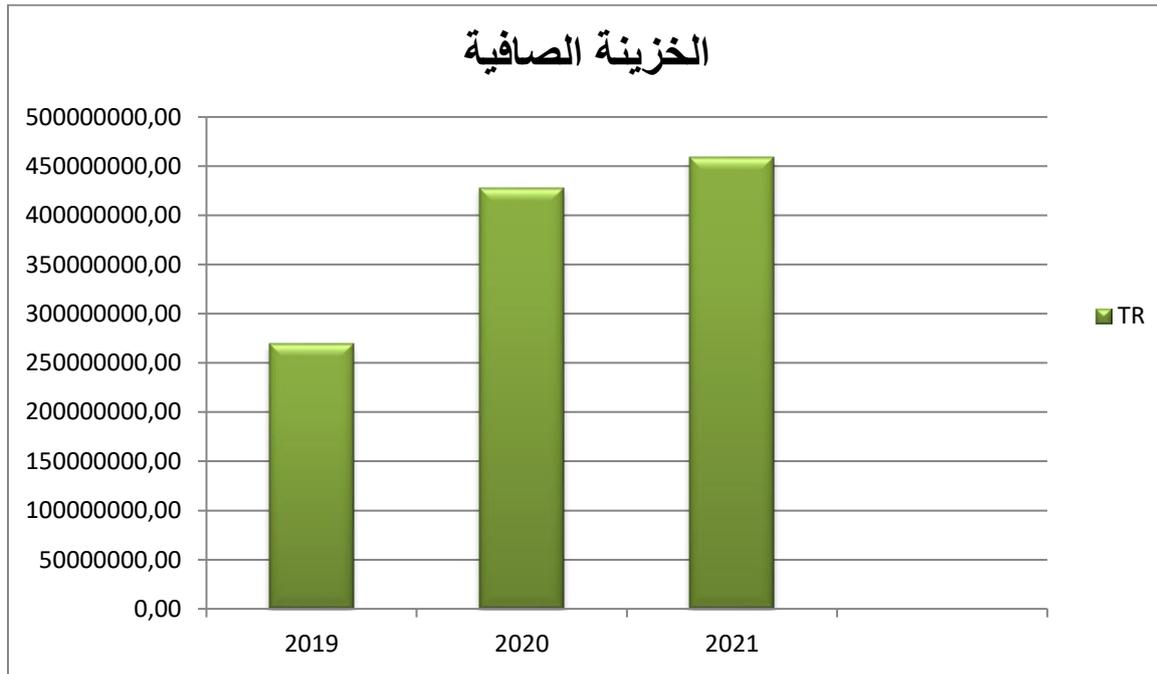
جدول رقم - 08 - حساب الخزينة الصافية TN

الوحدة (دج)

البيان/السنوات	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
FR	-3 816 173 250.63	-3 628 825 926.71	-3 296 735 928.91
BFR	-4 085 425 278.1	-4 056 674 101.51	-3 755 720 219.37
TN	269 252 027.47	427 848 147.8	458 984 290.46

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

نلاحظ من الجدول أن الخزينة الصافية موجبة ، وهذا ما يدل على المؤسسة حافظت على توازنها المالي من خلال المعادلة الموازناتية حيث كان $BFR < FRNG$ ليكون التدفق الصافي في الخزينة للتحليل الوظيفي موجب خلال السنوات الثلاث.



الشكل رقم 07: التمثيل البياني للخزينة الصافية

2- المطلب الثاني:

تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية :

(1) النسب التمويلية:

جدول رقم - 09 - حساب نسب التمويل للمؤسسة

سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	العلاقة	النسب/ السنوات
-0.19	-0.169	-0.10	الأموال الدائمة / الأصول غير جارية	نسبة التمويل الدائم
-0.22	-0.176	-0.11	الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	نسبة التمويل الخاص
-0.12	-0.1	-0.08	الأموال الخاصة / مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

1.77	1.61	1.40	مجموع الأصول / مجموع الديون	نسبة القدرة على السداد
------	------	------	-----------------------------	------------------------

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

سيتم التحليل على مختلف النتائج المحصل عليها في الجدول السابق وذلك على النحو التالي:

(1) تحليل نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، و من خلال هذا نجد أن المؤسسة تحصلت على نسبة ضعيفة لسنوات الثلاث حيث كانت النسبة أقل من 1 ، معنى هذا أن رأسمال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة ، مما يدل أن المؤسسة غير متوازنة ماليا. لأن الأصول الثابتة أكثر من الأموال الدائمة وأن الاستثمارات ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل وهذا توظيف غير عقلاني لموارد المؤسسة

(2) تحليل نسبة التمويل الخاص:

تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، تشير النسب المتحصل عليها في السنوات الثلاث 2019 و 2020 و 2021 إلى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لان النسبة أقل من 1 و هذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وقد لجأت إلى الديون الطويلة الأجل و قصيرة الأجل للمساهمة في تغطية الاستثمارات للسنوات الثلاث وهذه الوضعية حرجة للمؤسسة عليها اتخاذ القرارات المناسبة

(3) تحليل نسبة الاستقلالية المالية :

نلاحظ بأن نسب الاستقلالية خلال السنوات الثلاث هي نتائج ضعيفة جدا فهي أقل من 1 ، وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا عن دائنيها.

(4) تحليل نسبة القدرة على السداد:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها ، تشير النسب المحصل عليها خلال السنوات الثلاث 2019 و 2020 و 2021 أقل من 2 وهي نسب غير جيدة للمؤسسة ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبة في تسديد قيمة ديونها حين يصل موعد إستحقاقها.

(2) نسب السيولة:

جدول رقم -10- حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب/ السنوات	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0.20	0.27	0.32
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة لتحقيق + القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة	0.12	0.17	0.21
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة	0.055	0.086	0.095

0.36	0.3	0.22	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	نسبة سيولة الاصول
------	-----	------	---------------------------------	-------------------

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

سيتم التحليل على مختلف النتائج المحصل عليها في الجدول السابق وذلك على النحو التالي:

(1) تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة خلال السنوات الثلاث كانت أقل من 1 مما يعني عدم هامش الأمان وعدم القدرة على تسديد الديون القصيرة الأجل ، وبالتالي المؤسسة مولت إستثمارتها بديون قصيرة الأجل وهذا توظيف غير عقلاني لموارد المؤسسة ، أي أن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تحاول الزيادة قيمة الأصول المتداولة عن طريق التنازل عن بعض الاستثمارات حسب درجة علاقتها بالنشاط وبالتالي توفير السيولة الممكنة لتسديد جزء من الديون القصيرة الأجل

(2) تحليل نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ أن نسبة سيولة المختصرة خلال فترة الدراسة كانت أقل من 1 بنسبة 12% و 17% و 21% وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية الديون قصيرة الأجل

(3) تحليل نسبة السيولة الفورية:

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية خلال فترة الدراسة حققت نسبة ضعيفة ، أي أن المؤسسة غير قادرة على تسديد الفوري للديون قصيرة الأجل ، وهذا ما يؤدي إلى أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية حيث نلاحظ أنها لم تحتفظ حتى بالحد الأدنى المطلوب وهو 25 % مما يعني وجود عجز في الخزينة

(4) تحليل نسبة سيولة الاصول:

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول خلال فترة الدراسة موجبة ، أي أن الأصول المتداولة تمثل 22% و 30% و 36% من مجموع الأصول المتداولة ، مما يعني توزيع غير جيد لموارد المؤسسة ضمن الموجودات بشكل

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

لا يوافق طبيعة نشاطها. بما أن المؤسسة تجارية فهذه النسب جيدة في السنوات الثلاث لأن الأصول غير الجارية تمثل النسبة الأكبر من مجموع الأصول وهذا ما تتطلبه طبيعة نشاطها.

(3) نسب النشاط:

جدول رقم -11- حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب/ السنوات	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.55	0.50	0.57
مجموع دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.7	0.71	0.88
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	2.45	1.65	1.58

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المالية للمؤسسة

سيتم التعليق على مختلف النتائج وذلك على النحو التالي:

1- تحليل معدل دوران مجموع الأصول :

نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث كانت ضعيفة كلها ويدل هذا الانخفاض على أن المؤسسة لديها تراجع في أدائها و أن كل دينار مستثمر في المؤسسة للسنوات الثلاث 2019-2020-2021 يولد 0.55 , 0.50 , 0.57 دينار علي التوالي وهذا ما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في راس المال

2- تحليل مجموع دوران الأصول غير الجارية:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة أقل من 1 وفي زيادة مستمر خلال السنوات الثلاث ، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الغير الجارية في تحقيق الأرباح

3- تحليل معدل دوران الأصول الجارية:

نلاحظ أن النسبة سنة 2019 كانت جيدة أما في سنة 2020 و 2021 أصبحت النسبة مقبولة حيث كان هناك انخفاض في النسبة بشكل سريع وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون

3- المطلب الثالث:

تقديم جدول حسابات النتائج :

جدول رقم – 12- جدول حسابات النتائج

2021/12/31	2020/12/31	2019/12/31	الخصوم
2 435 705 856.91	2 217 183 894.62	2 437 921 112.51	رقم الأعمال
-113 157 218.85	-97 155 387.63	-107 272 401.12	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
2 322 548 638.06	2 120 028 506.99	2 330 648 711.39	1. إنتاج السنة المالية
570 737 240.41	563 601 499.29	550 260 176.45	المشتريات المستهلكة
551 749 630.35	477 835 345.90	574 875 740.68	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
1 122 486 870.76	1 041 436 845.19	1 125 135 917.13	2. إستهلاك السنة المالية
1 200 061 767.30	1 078 591 661.80	1 205 512 794.26	3. القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
1 085 182 711.75	996 389 294.96	1 045 380 844.03	أعباء العاملين
79 973 222.54	79 793 391.86	66 624 251.76	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
34 905 833.01	2 408 974 .98	93 507 698.47	4. إجمالي فائض الإستغلال
19 407 770.00	28 542 246.32	19 400 337.49	المنتجات العملياتية الأخرى
3 954 698.37	1 175 742.18	3 194 509.68	الأعباء العملياتية الأخرى
650 826 146.86	489 582 746.46	488 594 990.02	المخصصات للإستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

1 865.47	29 063 161.13	1 705 195.73	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-600 465 376.75	-536 259 625.35	-377 176 268.01	5.النتيجة العملياتية
9 881 524.54	7 743 885.05	2 773 144.05	المنتجات المالية
16 475 649.35	18 631 390.74	15 334 394.49	الأعباء المالية
-6 594 124.81	-10 887 505.69	-12 561 250.44	6.النتيجة المالية
-607 059 501.56	-547 147 131.04	-389737 518.45	7.النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8.نتيجة الأنشطة العادية
			عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيينها)
			عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيينها)
			9.النتيجة غير العادية
-607 059 501.56	-547 147 131.04	-389737 518.45	10.صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد وثائق المؤسسة

المطلب الرابع : تحليل جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث(2021/2020/2019)

1- القيمة المضافة:

جدول رقم – 13 - حساب القيمة المضافة

الوحدة (دج)

2021	2020	2019	البيان/السنوات
------	------	------	----------------

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفعال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

1 200 061 767.30	1 078 591 661.80	1 205 512 794.26	القيمة المضافة
121 470 105.5	(126 921 132.46)	/	قيمة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

تمثل القيمة المضافة للاستغلال قيمة الإضافة التي تقدمها المؤسسة من خلال نشاطها الاستغلالي ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة انخفضت خلال 2020 ويعود هذا إلى انخفاض في رقم الأعمال ونقص في التغير في إنتاج السنة المالية و الخدمات الخارجية اما خلال سنة 2021 ارتفعت .

2- الفائض الإجمالي للإستغلال:

جدول رقم- 14 - حساب إجمالي فائض الاستغلال

الوحدة (دج)

2021	2020	2019	البيان/السنوات
34 905 833.01	2 408 974.98	93 507 698.47	إجمالي فائض الإستغلال
32 496 858.03	(91 098 726.49)	/	قيمة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

يعبر إجمالي فائض الاستغلال على الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة حيث نلاحظ من الجدول بأن هناك انخفاض سنة 2020 وذلك نتيجة لانخفاض القيمة المضافة للإستغلال لسنة 2020 و وفي سنة 2021 ارتفاع قيمة الفائض الإجمالي للإستغلال وهذا نتيجة لارتفاع أعباء المستخدمين و إرتفاع القيمة المضافة للإستغلال.

3- نتيجة العملياتية :

جدول رقم- 15- حساب النتيجة العملياتية

الوحدة (دج)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

2021	2020	2019	البيان/السنوات
(600 465 376.75)	(536 259 625.35)	(377 176 268.01)	نتيجة العمليات
(64 205 751.4)	(159 083 357.34)	/	قيمة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

تعتبر نتيجة العمليات عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة إستغلالها ، ومن خلال الجدول هناك إنخفاض في نتيجة العمليات خلال سنوات الدراسة ، وهذا راجع إلى ارتفاع مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

4- النتيجة المالية:

جدول رقم-16- حساب النتيجة المالية

الوحدة (دج)

2021	2020	2019	البيان/السنوات
(6 594 124.81)	(10 887 505.69)	(12 561 250.44)	النتيجة المالية
4 293 380.88	1 673 744.55	/	قيمة التغير

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

كما هو مبين في الجدول سجلت النتيجة المالية ارتفاع خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع في المنتوجات المالية

5- النتيجة الصافية

جدول رقم-17- حساب النتيجة الصافية

الوحدة (دج)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفعال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

البيان/السنوات	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	(389 737 518.45)	(547 147 131.04)	(607 059 501.56)
قيمة التغير	/	(157 409 612.59)	(59 912 370.52)

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ أن النتيجة الصافية سالبة خلال السنوات الدراسة ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة حققت خسارة متتالية وفي هذه الحالة النتيجة الصافية مساوية لنتيجة العادية قبل الضريبة

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، تبين وبشكل واضح أهمية التحليل المالي في المؤسسة ودوره الكبير في مساعدة المسؤولين في فهم الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن المؤسسة في

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بواسطة التحليل المالي لمؤسسة نفضال الفرع التجاري (مقاطعة سعيدة)

وضعية مالية صعبة وهذا يبرر تحقيقها لنتائج ضعيفة وأحيانا سلبية، فهي تعاني تبعية كبيرة للتمويل الخارجي وهو ما يفقدها إستقلاليتها المالية وخاصة أنها مثقلة بالديون قصيرة الأجل وهو ما يفسره ظهور رأس مال عامل سالب، ويمكن القول أن المؤسسة عاجزة وغير قادرة على تحقيق توازنها المالي، ويمكن القول أن النتائج المتحصل عليها من خلال دراسة وضعية المؤسسة أعطت إنطباعا سيئا حول وضعيتها المالية، إلا أن دقة هذه النتائج تبقى تحت قيد صدق وملاءمة المعلومات والبيانات المستعملة في هذه الدراسة.

خاتمة عامة

من خلال عرض الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل عن دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من تأكيد أهمية هذا البحث في دراسات التحليل المالي والمحاسبي للمؤسسات، والمتمثلة في تعظيم ثروة المؤسسة وتحقيق التوازن المالي والمردودية المالية، فقد لاحظنا أن التحليل المالي قد عرف عدة تطورات نتيجة التغيرات التي حدثت في بيئة المؤسسات وفي الطرق العلمية التي ظهرت والتي إستفاد منها إلى أن أصبح منهج متكامل وتقنية من التقنيات الأكثر فعالية لإتخاذ قرارات رشيدة ومستقبلية للمؤسسة.

إذ يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا، فللحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة لابد من تقييم أدائها فهو الذي يسمح لنا بمعرفة الوضع الحقيقي لها، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، وعلى هذا السياق توصلنا إلى حقيقة أن التحليل المالي يمكن أن يدرس على أنه وسيلة لتقييم الأداء المالي على إعتبار أن هذا الأخير بدوره يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية

وهكذا تبين لنا بأن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتسمح بإتخاذ قرارات مصيرية وذلك من خلال مؤشرات مالية تساعد المحلل المالي في الكشف عن مصدر الخلل، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية المنبثقة من نظام المعلومات المالية للمؤسسة الركيزة الأساسية للقيام بعملية التحليل المالي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية داخل المؤسسة، فتحليل الوثائق المالية والمحاسبية يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في السياسة المالية المتبعة.

وفي الجزء الأخير من الدراسة كان من الضروري محاولة تطبيق أكبر قدر من المعطيات النظرية على دراسة حالة على مستوى مؤسسة نفضال الفرع التجاري مقاطعة سعيدة -خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2021، أظهرت لنا طبيعة العلاقة التي تنتهجها مثل هذه المؤسسات مع التحليل المالي وكيف توظفه في تشخيص وضعيتها المالية بعد دراسة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للبحث، سيتم إختبار صحة الفرضيات الموضوعية وكذلك الإجابة على الإشكالية المطروحة، والخروج بمجموعة من النتائج وأيضا بمجموعة من الاقتراحات دون أن ننسى بعض الآفاق البحثية التي تكمل الموضوع المدروس.

1- اختيار الفرضيات:

التحليل المالي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها، وتبرز أهميته في العديد من الجوانب إذ يساعد مختلف الأطراف خارج المؤسسة كأصحاب الأموال وأصحاب الخدمات على توفير المعلومات الملائمة عن الأداء الكلي للمؤسسة من أجل إتخاذهم للقرارات المناسبة، ويعمل أيضا على مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها وضمان إستمراريتها ونموها وذلك من خلال تشخيص وضعيتها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

يوجه المحللين الماليين إهتمامهم على الوثائق المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة والقيام بتحليلها وذلك من أجل تشخيص وضعيتها المالية، وذلك بإعتبار أن هذه القوائم في المرآة الحقيقية للمؤسسة التي تعبر عن وضعها المالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

أظهرت الدراسة أن مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل والخزينة وكذا النسب المالية، من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي، إذ تساعد على التعرف على نواحي القوة والضعف، وتسهل على معرفة كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير الإستخدامات وكذا تحديد الحجم الأمثل للهيكل المالي، و أيضا لمعرفة مدى توازن المؤسسة ماليا، وكل هذا يعمل على مساعدة المؤسسة على إتخاذ قراراتها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية وعملية التحليل التي قمنا بها أن مؤسسة نفضال تعاني من وضعية مالية صعبة ويمكن أن نقول سبب تحقيقها لنتائج ضعيفة خاصة فيما يتعلق بنتائج النسب المالية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

2- نتائج الدراسة:

I. نتائج الجانب النظري للدراسة:

إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية؛ ويعبر التحليل المالي عن مختلف المعطيات المتعلقة بقراءة القوائم المالية قصد إستخراج العلاقات بين عناصرها في مختلف الإتجاهات، ومن ثم صياغة تلك العلاقات في شكل مؤشرات كمية ونوعية يتم إستقرارها بإستعمال الأساليب الرياضية والإحصائية بالشكل الذي يسمح بإعطاء حكم

على أداء المؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر واستشراف المواقف المالية الممكنة في المستقبل بما يخدم أغراض إتخاذ القرار.

يعتبر التحليل لوضعية المؤسسة وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الإقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج ورسم الخطط المستقبلية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها مستقبلاً، وذلك على ضوء النتائج المتحصل عليها إثر عملية التحليل.

إعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير إلى إتخاذ قرارات رشيدة؛ تعتبر النسب المالية الأداة الأساسية للحكم على ربحية المؤسسة، وكفاءتها التشغيلية وسيولتها وقدرتها على المساهمة في تحقيق هدف المؤسسة الرئيسي وهو تعظيم قيمتها في السوق.

يمثل تحليل السيولة والربحية أهم الطرق في تقييم الأداء المالي وتعطي نتائجها دلالات على الإتجاه المستقبلي لأداء المؤسسة، فالسيولة تعد مؤشراً المدى تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والربحية تعتبر إنعكاساً للكفاءة والفعالية في استغلال الأموال المستثمرة لتوليد الأرباح، تكملها في ذلك طرق أخرى ذات علاقة بقيمة المؤسسة .

II. نتائج الجانب التطبيقي للدراسة:

في ضوء الدراسة الميدانية بمؤسسة نفضال الفرع التجاري مقاطعة سعيدة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- خلال سنوات الدراسة من 2019 إلى 2021 حققت المؤسسة رأس مال عامل سالب وهو ما يبين عدم تحقيقها للتوازن المالي وعدم إمتلاكها لهامش أمان .
- احتياجات رأس المال العامل سالبة ، وهذا ما يفسر أن موارد المؤسسة غطت كل احتياجاتها .
- أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل أن المؤسسة لديها سيولة مجمدة و لم يتم استغلالها .
- نسب السيولة منخفضة وهذا ما يدل أن المؤسسة في وضعية حرجة مما يستلزم عليها الزيادة في قيمة الأصول او التخفيض في قيمة الديون قصيرة الأجل .
- نسب التمويل غير جيدة مما يبين أن المؤسسة مثقلة بالديون ، وهي وضعية لا تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها اتجاه الغير .
- حققت المؤسسة أرقام سالبة تتعلق بالنتيجة الصافية خلال سنوات الدراسة و هذا لس في صالح المؤسسة .

3- الاقتراحات والتوصيات :

إرتأينا أن نقدم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل أداء مؤسسة نفضال والتي نوجزها فيما يلي:

- محاولة المؤسسة توفير السيولة من خلال التنازل عن بعض الاستثمارات حسب علاقتها المباشرة بنشاط المؤسسة، وهذا سيسمح لها توفير هامش الأمان الذي يمنحها القدرة على تسديد الديون القصيرة الأجل.
- محاولة زيادة بعض السيولة في الخزينة عن طريق تحسين سرعة دوران المخزون من خلال تحسين سياسة التوزيع لديها و كل ما يتعلق بتصريف المخزونات وهذا للاحتفاظ بالسيولة الكافية في الخزينة لمواجهة سداد الديون القصيرة الأجل المفاجئ واستخدام الفائض منها.
- تسديد جزء من الديون الطويلة والقصيرة الأجل من خلال السيولة الفائضة في الخزينة وهذا لاسترجاع استقلاليتها المالية.
- محاولة التحسين من كفاءة التشغيل لدى المؤسسة والحرص على الرفع من كفاءة التحكم في التكاليف بغية تعظيم الأرباح - وبالتالي تحسين المردودية والربحية.
- محاولة التسيير الحسن لموارد المؤسسة واستخدامها في الموجودات بما يوافق ويتمثل مع طبيعة النشاط.
- يجب على المؤسسة محاولة الاعتماد على الرفع من التمويل الداخلي الخاص بها من خلال الرفع من قيمة مجموع الأموال الخاصة حسب الإجراءات الأقل تكلفة وهذا بعد تقييم كل من هذه الإجراءات.
- يجب على المؤسسة استغلال الفائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطاتها بعد تجاوز الاختلالات الموجودة ومحاولة القضاء عليها وبالتالي توفير فرص جديدة للاستثمار تمنحها القدرة على الرفع من الربحية والمردودية

ومن خلال ما سبق من اقتراحات على المؤسسة الاهتمام بشكل أكبر بدور التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة و اعتباره إجراء تسييري يجب القيام به بصفة مستمرة لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واعطاءه المكانة اللازمة للتحليل المالي حتى تزداد فعاليته في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

4- آفاق البحث :

في الأخير يمكن القول أن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تلمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء المجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج حقيقية، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

قائمة المراجع

I المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1) عبد الستار الصياح، سعود جايد مشكور العامري .(2001). الإدارة المالية .عمان :دار وائل للنشر.
- 2) جميل أحمد توفيق. (1984). أساسيات الادارة المالية. بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر
- 3) خالد توفيق الشمري. (2010). التحليل المالي و الاقتصادي . دار وائل للنشر الاردن.
- 4) خميسي شيحة . (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 5) دادي ناصر. (1999). تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)الجزء الأول. دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 6) دريد كمال شبيب. (2007). مقدمة في إدارة المالية المعاصرة. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 7) طارق عبد العالي حماد. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإنتمان. مصر: الدار الجامعية.
- 8) عبد الحلیم كراجة و آخرون. (2002). الإدارة والتحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 9) علي عباس. (2002). الإدارة المالية، الطبعة الأولى. الأردن: دار مكتبة الرائد العلمية.
- 10) محمد سعيد الهادي. (2008). لإدارة المالية (الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 11) محمد علي إبراهيم العامري . (2013). الإدارة المالية الحديثة. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 12) مفلح محمد عقل. (2001). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي .عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع
- 13) منير شاکر محمد. (2005). التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات). الأردن: الطبعة الأولى دار وائل للنشر.
- 14) وائل محمد صبحي دريس و اخرون. (2009). سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن. لأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 15) وليد ناجي الحياي. (2009). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى. الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.

2- الأطروحات و الرسائل:

- 1) مكيرشة خالد و سفير عبدالرحمن. (2016/2017). مذكرة نيل شهادة ماستر دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء وحدة جيجل. جيجل: جامعة جيجل.
- 2) إليهم فؤاد. (2015/2014). مذكرة نيل شهادة ماستر تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. ام البواقي: جامعة ام البواقي.
- 3) بن خروف جلييلة. (2009-2008). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- 4) بن هدي خالد. (2016/2015). مذكرة نيل شهادة ماستر دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح. مغنية: جامعة مغنية.
- 5) سارة قدوري. (2014-2015). دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماستر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- 6) مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش. (2011). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسة- دراسة حالة مطاحن الواحات". ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة. ورقلة.
- 7) مذكرة نيل شهادة ماستر إليهم فؤاد. (2015/2014). تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. ام البواقي.

3- المطبوعات و المحاضرات:

- 1) رفاة براهيم. (2017/2016). مطبوعة في: مالية المؤسسة: جامعة سعيدة.
- 2) بوعريوة ربيع (2019/2018) مطبوعة بيداغوجية. مقياس التسيير المالي. جامعة بومرداس.

4- المجلات و الجرائد:

- 1) سونطراك. (1999). مكتبة سونطراك المجلة رقم 12.

(II) المراجع باللغة الاجنبية :

1- كتب :

Grandguillot . (2011). *Analyse financière*. Paris : Gualionediteure.

2- مواقع الكترونية:

(s.d.). Récupéré sur http://www.aam-web.com/ar/subject_detail/63

الملاحق

BILAN UNITE
Au 31 décembre 2019

Période 13/2019

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'adjoignant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		6 580 537 539,87	3 243 153 265,44	3 337 384 274,43	3 674 291 820,76	Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours		82 656 572,10		82 656 572,10		Résultat net		-389 737 518,45	-363 544 891,32
Immobilisations Financières		41 725 615,00	827 000,00	40 898 615,00	21 428 675,30	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-389 737 518,45	-363 544 891,32
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 704 919 726,97	3 243 980 265,44	3 460 939 461,53	3 695 720 996,06				
### ACTIFS COURANTS ###						### PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours		420 611 699,63	1 000 209,75	419 611 489,88	386 139 145,63	Dettes rattachées à des participations			
Créance et emplois assimilés						Impôts (différés et provisionnés)			
Clients		269 847 254,93	37 573 297,10	232 273 957,83	224 080 317,77	Autres dettes non courantes		13 552 054,59	12 904 538,81
Autres débiteurs		61 088 507,33	15 621 959,15	45 466 548,18	46 255 000,37	Provisions et produits comptabilisés		20 951 674,76	15 197 020,94
Impôts et assimilés		27 161 475,72		27 161 475,72	40 448 952,49	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		34 503 729,35	28 101 559,75
Autres actifs courants						### PASSIFS COURANTS ###			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés		64 389 978,19	145 051 990,43
Placements et autres actifs financiers						Impôts			
Trésorerie		269 252 027,47		269 252 027,47	324 608 424,82	Autres dettes		4 745 548 771,52	4 907 643 678,28
TOTAL ACTIF COURANT		1 047 960 965,08	54 195 466,00	993 765 499,08	1 021 531 841,08	Trésorerie Passif			
						TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 809 938 749,71	5 052 695 668,71
TOTAL GENERAL ACTIF		7 752 880 692,05	3 298 175 731,44	4 454 704 960,61	4 717 252 337,14	TOTAL GENERAL PASSIF		4 454 704 960,61	4 717 252 337,14

BILAN UNITTE

Au 31 décembre 2020

Période 13/2020

ACTIF						PASSIF			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de rachat)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		6 835 124 357,22	3 826 108 725,57	3 009 015 631,65		Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours						Résultat net		-547 147 131,04	
Immobilisations Financières		93 555 506,83	827 000,00	92 728 506,83		Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-547 147 131,04	
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 928 679 864,05	3 826 935 725,57	3 101 744 138,48		### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		493 239 265,62	1 000 209,75	492 239 055,87		Impôts (différés et provisions)			
Créance et emplois assortis						Autres dettes non courantes		18 965 927,81	
Clients		352 669 105,47	31 143 005,91	321 526 099,56		Provisions et produits comptabilisés		1 099 415,00	
Autres débiteurs		62 299 834,30	15 348 230,75	47 011 603,55		TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		20 065 342,81	
Impôts et assimilés		50 847 907,10		50 847 907,10		### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		48 304 752,92	
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		4 920 014 014,67	
TTrésorerie		427 848 174,80		427 848 174,80		TTrésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		1 366 984 287,29	47 491 446,41	1 339 492 840,88		TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 968 318 767,59	
TOTAL GENERAL ACTIF		8 315 664 151,34	3 874 427 171,98	4 441 236 979,36		TOTAL GENERAL PASSIF		4 441 236 979,36	

BILAN UNITE
Au 31 décembre 2021

Période 13/2021

A C T I F						P A S S I F			
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de rachat)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		6 859 032 577,15	4 345 200 625,79	2 513 831 951,36	3 009 015 631,65	Ecart de réévaluation			
Immobilisations en cours		59 197 941,50		59 197 941,50		Résultat net		-607 059 501,56	-547 147 131,04
Immobilisations Financières		189 561 201,86	827 000,00	188 734 201,86	92 728 506,83	Autres capitaux propres			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-607 059 501,56	-547 147 131,04
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 107 791 720,51	4 346 027 625,79	2 761 764 094,72	3 101 744 138,48	### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		506 726 767,89	1 000 209,75	505 726 558,14	492 259 055,67	Impôts (différés et provisions)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		30 228 252,37	18 965 927,81
Clients		540 767 470,57	74 140 994,52	466 626 486,05	321 526 099,56	Provisions et produits comptabilisés		41 859 415,00	1 099 415,00
Autres débiteurs		62 430 307,04	15 348 230,75	47 082 076,29	47 011 603,55	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		72 087 667,37	20 065 342,81
Impôts et assimilés		58 902 880,39		58 902 880,39	50 847 907,10	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		43 731 185,54	48 304 752,92
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		4 790 327 034,70	4 920 014 014,67
Trésorerie		458 984 290,46		458 984 290,46	427 848 174,80	Trésorerie Passif			
TOTAL ACTIF COURANT		1 627 811 716,35	90 489 425,02	1 537 322 291,33	1 339 492 840,88	TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 834 058 220,24	4 968 318 767,59
TOTAL GENERAL ACTIF		8 735 603 436,86	4 436 517 050,81	4 299 086 386,05	4 441 236 979,36	TOTAL GENERAL PASSIF		4 299 086 386,05	4 441 236 979,36

TABLAU DES COMPTES DE RESULTATS
(Par Nature) Au 31 décembre 2019

Période 13/2019

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N			Exercice N - 1		
			Externe	Interne	Total	Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		2 411 527 114,61	26 393 997,90	2 437 921 112,51	2 081 550 362,62	19 971 942,63	2 101 522 305,25
72	Variation stocks produits finis et en cours		-107 287 546,75	15 145,63	-107 272 401,12	-95 621 770,24	1 156 840,22	-94 464 930,02
73	Production immobilisée						167 610,15	167 610,15
74	Subvention d'exploitation							
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 304 239 567,86	26 409 143,53	2 330 648 711,39	1 985 928 592,38	21 296 393,00	2 007 224 985,38
60	Achats consommés		542 033 679,44	8 226 497,01	550 260 176,45	507 211 385,54	8 448 307,54	515 659 693,08
61/62	Services extérieurs et autres consommations		238 488 165,59	336 387 575,09	574 875 740,68	218 180 123,62	311 606 340,38	529 786 464,00
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		780 521 845,03	344 614 072,10	1 125 135 917,13	725 391 509,16	320 054 647,92	1 045 446 157,08
63	Charges de personnel		922 132 774,86	123 248 069,17	1 045 380 844,03	1 260 537 083,22	-298 758 254,92	961 778 828,30
64	Impôts, taxes et versements assimilés		65 313 713,36	1 310 538,40	66 624 251,76	39 963 682,76	2 266 394,16	42 230 076,92
	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		536 271 234,61	-442 763 536,14	93 507 698,47	501 072 905,98	-392 490 608,29	108 582 297,69
75	Autres produits opérationnels		12 554 993,66	6 845 343,83	19 400 337,49	20 267 812,42	2 260 467,63	22 528 280,05
65	Autres charges opérationnelles		2 222 880,28	971 629,40	3 194 509,68	1 499 432,75	2 030 188,70	3 529 621,45
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		474 695 346,12	13 899 643,90	488 594 990,02	488 347 840,90	1 234 905,56	489 582 746,46
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		675 898,74	1 029 296,99	1 705 195,73	2 544 120,05	2 015 560,86	4 559 680,91
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		72 583 900,61	-449 760 168,62	-377 176 268,01	34 037 564,80	-391 479 674,06	-357 442 109,26
76	Produits financiers		300 249,90	2 472 894,15	2 773 144,05	87 709,63	2 548 067,13	2 635 776,76
66	Charges financières		14 817 869,00	516 525,49	15 334 394,49		8 738 558,82	8 738 558,82
	6- RESULTAT FINANCIER		-14 517 619,10	1 956 368,66	-12 561 250,44	87 709,63	-6 190 491,69	-6 102 782,06
	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		58 066 281,51	-447 803 799,96	-389 737 518,45	34 125 274,43	-397 670 165,75	-363 544 891,32
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		58 066 281,51	-447 803 799,96	-389 737 518,45	34 125 274,43	-397 670 165,75	-363 544 891,32

